بعض آراء ابن سِيْدَه النَّحويَّة
من خلال شرحه لمشكل شعر المتنبِّي

د . فائزة بنت عُمر بن علي المؤيَّد
أستاذ النَّحو والصَّرف المشارك - قسم اللُّغة العربيَّة وآدابها
كليَّة الآداب للبنات بالدَّمام

ملخَّص البحث

يعدُّ شعر المتنبِّي ظاهرة أدبيَّة أقبل عليها الأدباء ، وعلماء اللُّغة بالدَّرس ، والتَّحليل ، والموازنة منذ أن جادت قريحته به في النِّصف الأوَّل من القرن الرَّابع الهجري ، وكان من مظاهر ذلك الاهتمام ، ومن تلك العناية أن ألَّف بعضٌ منهم في مشكله ؛ كمصنَّف (الفتح الوهبي على مشكلات المتنبِّي) لابن جنِّي ، و (شرح مشكل شعر المتنبِّي) لابن سِيْدَه الَّذي جاء زاخرًا بالاستطرادات اللُّغويَّة ، والتَّعليقات النَّحوية الجديرة بالأخذ والدِّراسة ؛ ولذا جعلته ميدانًا لهذا البحث الَّذي سعى جاهدًا في تتبُّع آراء ابن سِيْدَه النَّحوية ؛ ليكون مرجعًا واضحًا في هذا المجال ؛ وهو إبراز بعضٍ من آراء ابن سِيْدَه في الدَّرس النَّحوي تبيِّن موقف هذا النَّحوي الأندلسي من نحو المشارقة من جهة ، ومدى تمسكِّه بكتاب سيبويه من جهةٍ أخرى ، بل إنَّ أهميَّة هذا البحث تكمن أيضًا في تقديم شواهد شعريَّة جديدة لأحد الشُّعراء المولَّدين البارزين ...

وعلى الله تعالى قصد السَّبيل .

* * *

ابن سِيْدَه هو(١) : أبو الحسن علي بن إسماعيل الضَّرير ، لغوي الأندلس وأديبها المرموق ، وهو من أهل (مُرسيَّة) في جنوب الأندلس ، كان رأسًا في

العربيَّة ، حجَّةً في نقلها ، روى عن أبيه ، وأبي عمر الطَّلَمَنْكيِّ ، وصاعد بن الحسن البغدادي اللُّغوي وغيرهم .

يقول أبو عمر الطَّلَمَنْكِيِّ : دخلتُ مُرسيَّة ، فتشبَّث بي أهلها ليسمعوا عليَّ (غريب المصنَّف) لأبي عمرو الشَّيباني[٢]، فقلت لهم : انظروا مَنْ يقرأ لكم ، وأمسكُ أنا كتابي ، فأتوني برجلٍ أعمى يُعرف بابن سِيْدَه ، فقرأه عليَّ من أوَّله إلى آخره ما أخلَّ فيه بلفظة ، فعجبت من حفظه .

وحسبنا معرفةً بابن سِيْدَه وفضله أن نعلم أنَّه هو مَن ألَّف المعجم اللُّغوي القيِّم (المخصَّص في اللُّغة) ، وهو أيضًا مؤلِّف المعجم اللُّغوي الآخر (المحكم والمحيط الأعظم) الَّذي " لو حلف الحالف أنَّه لم يُصنَّف مثله لم يحنث "[٣]، كما أنَّ له كتابَ (شرح أبيات الجمل للزَّجَّاجي) ، وكتابَ (الأنيق في شرح الحماسة) ، وكتابَ (العويص في شرح إصلاح المنطق) ، وكتابَ (تقريب غريب المصنَّف) ، وكتابَ (الوافي في علم القوافي) ، وكتابَ (شرح مشكل شعر المتنبِّي) .

أمَّا عن وفاته فتكاد تجمع الكتب الَّتي ترجمت له على أنَّها كانت سنة (٤٥٨ هـ) ، وقد بلغ من العمر ستين عامًا تقريبًا .

هذا تعريفٌ موجز لهذا العالم الكبير ، واللُّغوي المتقن ، والنَّحوي المحقِّق ، والأديب الواسع ، الَّذي امتدحه كلُّ مَنْ ترجم له بأجمل العبارات ، ولقَّبوه بأحسن الصِّفات ، ولكن المتأمِّل في تلك العبارات ، وفي تلك الصِّفات سيلحظ أنَّها جميعًا كانت تدور حول تفوُّقه في جمع اللُّغة وحفظها ، أمَّا الجانب النَّحوي عنده فلم يُخصَّص بأيِّ إشارةٍ تُذكر[٤] على الرَّغم من أنَّ مصنَّفاته سواءً اللُّغويَّة منها ، أو الأدبيَّة كانت تزخر بالمسائل النَّحويَّة الجديرة بالأخذ والدِّراسة ، لذا

رأيت أن أتتبع آراءه النَّحويَّة في أحد كتبه ، وأسلِّط الضَّوء عليها ، لعلّي أضيف شيئًا جديدًا إلى مناقب هذا العالم الفاضل ، ونظرت في كتبه المطبوعة ، واخترت من بينها كتابه (شرح مشكل شعر المتنبِّي)؛ لأنَّ هذا الكتاب قد جمع ـــ حسبما أرى ـــ الحُسنيين ؛ فهو كتابٌ زاخرٌ باستطرادات ابن سِيْدَه اللُّغويَّة ، وتعليقاته النَّحويَّة حول شعرِ أبي الطيِّب المتنبِّي ، فرأيت في جعله مجالَ الدِّراسة والبحث فرصةً لتحقيق هدفين هامين :

أحدهما : تقديم بعضٍ من آراء ابن سِيْدَه في الدَّرس النَّحوي .

والآخر : تقديم مسائل تطبيقيَّة على قواعد نحويَّة من شعرِ أحد المولَّدين البارزين .

واتبعت ـــ لتحقيق ذلك ـــ النَّهج التَّالي :

- جمع المسائل النَّحويَّة الَّتي عبَّر فيها ابن سِيْدَه عن رأيه بصراحة ، أمَّا التَّوجيهات الَّتي كان يوجِّه بها بعض الكلمات في الأبيات دون أن يصرِّح برأيه فيها ، فهذه لم يعرِّج عليها البحث ؛ خشية أن يُنسبَ إليه شيءٌ لم يرده .
- ترتيب تلك المسائل في أبوابها ، الَّتي رُتِّبت هي حسب ترتيب ابن مالك لألفيته .
- وضع عنوان مناسب لكلِّ مسألةٍ من تلك المسائل .
- عرض كلِّ مسألة ، مع ربطها ببيت أبي الطيِّب ؛ ليكون كالشَّاهد عليها
- الاكتفاء في المسائل المشهورة ، والموافقة لرأي الجمهور بتوثيقها ؛ وذلك بتتبعها في كتب الأصول الَّتي تناولتها ؛ ليكون في ذلك دليلٌ إلى مظانّها عند مَن سبقوه مِن النُّحاة ، ومَن جاء بعده منهم .

- الوقوف عند المسائل الّتي خالف فيها رأي الجمهور ، ومناقشته فيها .

فأسفر البحث والجمع عمّا يربو على الخمسين مســألةً في أربعة وعشرين بابًا من أبواب النّحو ؛ جاءت على النّحو التّالي :

من باب النّكرة ، والمعرفة :

المسألة الأولى : جواز حذف مرجع الضّمير

ومرجع الضّمير هو الّذي أشار إليه ابن سِيْدَه بقوله: " فالهاء في قوله : (فيه) راجعة إلى المزن "[٥]، وذلك عند شرحه لقول المتنبِّي :

حَصَانٌ مِثْلُ مَاءِ المُزْنِ فيهِ كَتُومُ السِّرِّ صَادِقَةُ المَقَالِ[٦]

أمّا تصريحه بجواز حذفه ؛ فذلك عند شرحه لقول المتنبِّي :

كَأَنَّهُ زَادَ حتَّى فَاضَ عَنْ جَسَدِي فَصَارَ سُقْمِي بِهِ فِي جِسْمِ كِتْمَانِي[٧]

حيث يقول : " .. وإن شئت قلت : الهاء في (كأنّه) راجعة إلى الكتمان ، وإن لم يجرِ له ذكر ؛ كقوله :

من كذب كان شرًّا له ؛ أي : كان الكذب شرًّا له "[٨] .

المسألة الثّانية : جواز حذف (ها التّنبيه) من اسم الإشارة

فقد نصّ[٩]على أنّ (ها التنبيه) محذوفة من اسم الإشارة (تين) في قول المتنبِّي :

اختَرْتَ دَهْماءَ تَيْنِ يَا مَطَرُ وَمَنْ لَهُ فِي الفَضَائِلِ الخِيَرُ[١٠]

وأشار إلى أنّ حذفها هنا موافقٌ للمسموع عن العرب ؛ إذ إنّ المسموع في أسماء الإشارة مجيئُها بـ (ها التنبيه) وبحذفها ؛ ولذا جاء تجويزه حذفَها موافقًا لما جوّزه النُّحاة[١١] .

المسألة الثّالثة : عدُّ (الأُلى) من الأسماء الموصولة

ونصّ[١٢] على أنّها بمعنى (الّذين) ؛ أي : إنّها لجماعة الذُّكور ؛ وذلك عند شرحه لقول المتنبّي :

أَلقَى الكِرَامُ الأُلَى بَادُوا مَكَارِمَهُم   عَلى الخَصِيبيِّ عِندَ الفَرضِ وَالسُّنَنِ[١٣]

وبما أنّها اسمٌ موصولٌ لذا عدَّ جملة (بادوا) صلةً لها . وعدُّ (الأُلى) من الأسماء الموصولة لا خلاف فيه[١٤]، وتأتي بمعنى (الّذين) فتقع على مَن يعقل من المذكّرين ، وبمعنى (اللّاتي) فتقع على مَن يعقل من المؤنّثات ، وقد تقع على ما لا يعقل .

المسألة الرّابعة : بعض الأوجه الإعرابيّة في (ما)

وقد أشار[١٥] إلى تلك الأوجه عند شرحه لقول المتنبّي :

فَلا عَزَلٌ وَأَنْتَ بِلا سِلاحٍ   لِحَاظُكَ مَا تَكُونُ بِهِ مَنِيعًا[١٦]

فقد جوَّز في (ما) ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون موصولةً بمعنى (الّذي) ، ويكون ما بعدها صلةً لها .

الثّاني : أن تكون نكرة بمعنى (شيء) ، فيكون ما بعدها في محلّ رفع صفة لها .

الثّالث : أن تكون زائدة ؛ كأنّه قال : لحاظك تكون به منيعا .

ويقيس احتمالها للوجهين الأوّل والثّاني على احتمالها لهما في قول الله تعالى:

﴿ هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيد ﴾ [ق ٢٣]

وقوله في الآية الكريمة موافقٌ لرأي الجمهور[١٧] .

المسألة الخامسة : التّعويض بـ (الألف واللاّم) عن الضّمير المضاف المضاف إليه

وقد صرَّح[١٨] بذلك أثناء شرحه لقول المتنبِّي :

تُمْسِي على أَيدِي مَوَاهِبِهِ   هِيَ أَو بَقِيَّتُهَا أَوِ البَدَلُ[١٩]

حيث أوضح أنَّه أراد بـ (البدل) : أو بدلها [أي : بالإضافة] ولكنَّه عوَّض بالألف واللاَّم من الإضافة ، وعلَّل لذلك بأنَّ كلَّ واحدةٍ منهما للتَّعريف، وهو بقوله هذا يوافق رأي الكوفيين[٢٠] في جواز نيابة (آل) عن الضَّمير المضاف إليه ؛ ومن ذلك قول الله تعالى :

﴿ فإنَّ الجَنَّةَ هيَ المَأوَى ﴾ [النَّازعات ٤١]

فإنَّ تخريجها على قولهم : (فإنَّ الجنة هي مأواه)[٢١] فحُذف الضَّمير ، وعوَّض عنه بالألف واللاَّم[٢٢].

من باب الابتداء

المسألة الأولى: إذا اجتمع معرفةٌ ونكرة، فالمبتدأ المعرفة والنَّكرة الخبر

ولذا آثر عدَّ (سواء) خبرًا مقدَّمًا ، و (الباز) مبتدأ مؤخَّرًا في قول المتنبِّي:

وَصَلَتْ إِلَيكَ يَدٌ سَوَاءٌ عِندَهَا   ألبَازُ الاشْهَبُ و الغُرابُ الأبقَعُ[٢٣]

وقال: " وإنَّما آثرنا ذلك ؛ لأنَّ (سواء) نكرة ، وإن تقوَّى بقوله (عندها) ، و (الباز الأشهب) معرفة ، وإذا اجتمع معرفة ونكرة ، فالاسم المعرفة والخبر النَّكرة "[٢٤]

ولذا اضطرَّ في موضعٍ آخر إلى تقدير مبتدأ محذوف ، تكون النَّكرة خبرًا عنه ؛ وذلك عند شرحه لقول المتنبِّي :

سِرْبٌ مَحَاسِنُهُ حُرِمْتُ ذَواتِهَا   دَاني الصِّفَاتِ بَعِيدُ مَوصُوفَاتِها(٢٥)

فقد عدَّ (سربٌ) خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره : هواي ؛ وذلك " لقبح الابتداء بالنَّكرة "(٢٦)، وهو في إعرابه المعرفة مبتدأ ، والنَّكرة خبرًا يوافق مذهب الجمهور(٢٧) .

المسألة الثَّانية : لا يُخبر عن المبتدأ إذا كان وصفًا باسم ذات

وقد عبَّر ابن سِيْدَه عن اسم الذَّات بـ (الجوهر) وعن الصِّفة العارضة بـ (العَرَض)(٢٨)، وبما أنَّه نصَّ على أنَّه لا يُخبر عن الوصف باسم الذَّات ، قدَّر مضافًا محذوفًا في قول المتنبِّي :

وَذَاكَ النَّشر عِرْضُكَ كَانَ مِسْكًا   وَذَاكَ الشِّعر فِهْرِي وَالَمداكَا(٢٩)

أي : وذاك النَّشر نشرُ عِرْضِك ؛ وذلك لأنَّه أعرب (ذاك) مبتدأ ، و (ذا) اسم ذات ، أي " جوهر " ، ولكنَّه لَّما أعرب (النَّشر) صفةً له أصبح " عَرَضًا " ، وعليه لم يعد يصلح أن يُخبر عنه بـ (عِرْضُك) لأنَّه اسم ذات " جوهر " ؛ ولذا قدَّر مضافًا محذوفًا قبل (عِرْضك) ، وقال : " هذا إن عنى بـ (العِرْض) الأنا والذَّات ؛ لأنَّها جواهر ، و (النَّشر) عَرَض ، فلا يُخبر عن العَرَض بالجوهر ؛ فلذلك احتجنا إلى تقدير المضاف ... وإن جعلت (العِرْض) هنا المجد وسائر أنواع الفضائل لم يحتج إلى حذف المضاف؛ لأنَّ النَّشر والمجد كلاهما ليس بجوهر "(٣٠)، ويصرِّح بأنَّه استنتج هذا الحكم من تقدير سيبويه لقول الله تعالى :

﴿ ولكنَّ البرَّ من آمنَ باللهِ ﴾ [البقرة ١٧٧]

حيث إنَّه قدَّرها بـ : ولكنَّ البرّ برُّ مَنْ آمن[٣١]، ويقول : " لأنَّ (البرَّ) عَرَض ، و (مَنْ آمنَ بالله) جوهر ، فقدَّر مضافًا ليُخبر عن العَرَض بالعَرَض " [٣٢]، واستنتاجه هذا موافقٌ لرأي الجمهور[٣٣] .

المسألة الثَّالثة : مجيء الخبر جملةً فعليَّة

وهذا يُستنتج من إعرابه[٣٤]جملة (حُرِمْتُ ذواتِها) خبرًا عن (محاسنُه) في قول المتنبِّي :

سِرْبٌ مَحَاسِنُهُ حُرِمْتُ ذَوَاتِهَا ذَانِي الصِّفَاتِ بَعِيدُ مَوصُوفَاتِهَا[٣٥]

وقد ذكر هذا أيضًا عند شرحه[٣٦]لقول المتنبِّي :

وَالَمدْحُ لابنِ أبي الهَيجَاء تُنجِدُهُ بالجَاهِلِيَّةِ عَينُ العَيِّ والخَطَلِ[٣٧]

فقد أعرب جملة (تنجده) خبرًا عن المبتدأ (المدحُ) ، والقول بمجيء الخبر جملةً فعليَّة موافقٌ لقول الجمهور[٣٨] .

المسألة الرَّابعة : مجيء الخبر جملةً اسميَّة

فهو كما أعرب الجملة الفعليَّة خبرًا ، أعرب الجملة الاسميَّة أيضًا خبرًا ؛ وذلك عند شرحه لقول المتنبِّي :

ثُمَّ غَدَا قِدُّهُ الْحِمَامُ وَمَا تَسلَمُ مِنْهُ يَمِينُ مَصْفُودِ[٣٩]

فقد قدَّر[٤٠]اسم (غدا) ضميرًا مستترًا فيها ، والجملة الاسميَّة (قِدُّهُ الحِمَامُ) خبرًا لها ، وهو في هذا أيضًا يوافق الجمهور[٤١] .

المسألة الخامسة : وقوع الجار والمجرور في موضع الخبر

وهذا الحكم نصَّ(٤٢) عليه أثناء شرحه لقول المتنبِّي :

مَنْ لَيسَ مِنْ قَتْلاهُ مِنْ طُلَقَائه مَنْ لَيس مِمَّنْ دَانَ مِمَّنْ حُيِّنَا(٤٣)

فقد خرَّج قوله : (مِنْ طلقائِه) في موضع خبر المبتدأ الّذي هو (مَنْ) الأولى ، وقوله (مِمَّن حُيِّنَا) في موضع خبر المبتدأ الّذي هو (مَنْ) الثّانية ، وواضحٌ من قوله (في موضع الخبر) أنّه لا يعدُّ الجار والمجرور هما الخبر ، وإنّما في موضعه ، وهذا هو رأي الجمهور(٤٤) .

المسألة السَّادسة : سدُّ الحال مسدَّ الخبر

فقد صرَّح بأنّ الحال قد تأتي بعد المبتدأ فتغنيه عن الخبر ؛ وذلك عند شرحه لقول المتنبِّي :

بِحُبِّ قَاتِلَتِي والشَّيبِ تَغذِيَتِي هَوايَ طِفلاً وَشَيْبِي بَالِغَ الحُلُمِ(٤٥)

حيث قال : " (هواي) يجوز أن يكون مبتدأ، وخبره الحال الّذي هو (طفلاً) ؛ كقولك : أكثر شربي السويقَ ملتوتًا "(٤٦) ، وقوله بجواز سدِّ الحالِ مسدَّ الخبر موافقٌ لقول الجمهور(٤٧) .

المسألة السَّابعة:لا يُخبر عن المبتدأ قبل أن يستكمل جميع متعلّقاته

ولذا قرَّر بأنّ الباء في (بأن تسعدا) متعلّقٌ بمحذوفٍ تقديره : وفاؤكما بالإسعاد ؛ وذلك في قول المتنبِّي :

وَفَاؤُكُمَا كَالرَّبْعِ أَشجَاهُ طَاسِمُهْ بِأَنْ تُسْعِدَا وَالدَّمعُ أَشفَاهُ سَاجِمُهْ(٤٨)

وقال : "ولا تكون متعلّقة بـ (وفاؤكما) الأولى ؛ لأنّك قد أخبرت عنها بقولك : (كالرَّبع) ، فمحال أن تُخبر عن الاسم وقد بقي ما يتعلّق به

لأنَّ هذا المتعلّق به جزءٌ منه ، فكما لا يُخبر عن الاسم قبل تمام حروفه كذلك لا يُخبر عنه وقد بقي ما هو جزءٌ منه" (٤٩) ، وما نصَّ عليه موافق لما جاء عن الجمهور(٥٠) .

من باب (كان) وأخواتها

المسألة الأولى : كان التّامة

وسمّاها ابن سِيْدَه (الغنيَّة)(٥١) لأنّها تقابل كان النّاقصة (الفقيرة) إلى الخبر ، وقد ذكر(٥٢) هذا أثناء شرحه لقول المتنبِّي :

ثَنَى يَدَهُ الإحسَانُ حتَّى كأنَّها وقَد قَبَضَتْ كَانَتْ بِغيرِ بَنَانِ(٥٣)

فقد جوَّز أن تكون (كانتْ) في البيت بمعنى : (خُلقتْ) ، ويقيسها على ما حكاه سيبويه من قول العرب : أنا أعرفك مذ كنتَ ؛ أي : مذ خُلقتَ(٥٤) ، والقول بمجيء (كان) تامة مكتفية بفاعلها موافقٌ لرأي الجمهور.(٥٥)

والفرق بين (كان) التّامة هذه والنّاقصة ؛ أنَّ المرفوع بالتّامة فاعلٌ يتمُّ الكلام به ، وأنّها تؤكّد بالمصدر ، ويتعلّق بها الجار والمجرور ، وتعمل في الظّرف والحال . والنّاقصة بخلافها في ذلك كلّه(٥٦) .

المسألة الثّانية : عدم إعمال (كان) وهي مضمرة

ويقصد بهذا الحكم (كان) النّاقصة ؛ فهو بعد أن قدَّرها في قول المتنبِّي :

وَصَارَ مَا في مِسْكِه للمرْجَلِ فَلَم يَضرِنَا مَعْهُ فَقْدُ الأجدَلِ(٥٧)

نفى أن يكون لها عملٌ في الجملة ، وقال : " أراد : ما كان في مسكه ، فـ (في مسكه) من صلة (الّذي) ولا تكون خبرًا لـ (كان) هذه المرادة ؛ لأنَّ تلك لا تُضمر وتعمل ؛ لأنّها فعلٌ كونيٌّ غير مؤثّر ، ولذلك منع سيبويه

إضمارها ، وإعمالها "[٥٨]، وهو يبني رأيه هذا على الكثير الشَّائع ؛ وإلاَّ فهو مخالفٌ لما استقرَّ عند النُّحاة من جواز حذف (كان) تخفيفًا مع بقاء عملها ، قياسًا على قول الشَّاعر[٥٩] :

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أنتَ ذَا نَفَرٍ   فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأكلْهُم الضَّبُعُ

فقد استشهد به كثيرٌ من العلماء على حذف (كان) والتَّعويض عنها بـ (ما) ؛ وقالوا إنَّ (أمَّا) في البيت مركبَّة من (أنْ) ضُمَّت إليها (ما) المؤكِّدة، ولزمتها عوضًا من ذهاب (كان) ، والضَّمير المنفصل (أنت) في محل رفع اسم (كان) ، و (ذا نفرٍ) خبرُها[٦٠] .

وذلك من الأمور الَّتي اختصَّت به (كان) دون باقي أخواهّا ؛ لأنَّها الأمُّ في باهِا[٦١] .

من باب (إنَّ وأخواتها)

المسألة الأولى : عمل (لكنَّ)

وعملها هو نفس عمل (إنَّ) ؛ وهو نصب المبتدأ ورفع الخبر ، وقد أشار ابنَ سِيْدَه إلى ذلك أثناء شرحه لقول المتنبِّي :

ما مَضَوْا لم يُقاتِلُوكَ ولَـكِـنَّ القِتَالَ الَّذي كَفَاكَ القِتَالا[٦٢]

فقد نصَّ[٦٣]على أنَّ (القِتالَ) اسمٌ منصوبٌ بـ (لكنَّ) ، و (الَّذي) خبرها ؛ والتَّقدير : ولكنَّ القتالَ القديمَ الَّذي علموه منك هو الَّذي كفاك القتالَ الآن ، وإعمال (لكنَّ) ــــ المشدَّدة ــــ وأخواهّا هذا العمل من الأمور المتفق عليها لدى جمهور النُّحاة[٦٤] .

المسألة الثَّانية : إضمار ضمير الشَّأن في الحروف النَّاسخة

وضمير الشَّأن هو الضَّمير الَّذي يُكنَّى به عن جملةٍ بعده اسميَّة أو فعليَّة ، تكون هي مرجعه ومفسِّـرةً له ، ويكون هو دائمًا بلفظ المفرد ؛ لأنَّه يراد به الأمر والحديث ؛ وذلك نحو : هو زيدٌ قائمٌ(٦٥) .

وقد صرَّح ابن سِيْدَه بجواز إضماره في الحروف النَّاسـخة في موضعين ؛ الموضعِ الأوَّل عند شـرحه لقول المتنبِّي :

إذا وَرِمَتْ مِنْ لَسعَةٍ مَرِحَتْ لَهَا كَأَنَّ نَوَالاً صَرَّ في جِلْدِهَا النِّبْرُ(٦٦)

حيث قال : " يجوز أن يكون (نوالاً) منصوبًا بـ (كأنَّ) والجملة الَّتي هي (صرَّ في جلدها النبرُ) خبر (كأنَّ) وفيه ضـعف ؛ لأنَّ اسـم (كأنَّ) نكرة غير مؤيَّدة بالصِّـفةَ " ثُمَّ قال : " وخيرٌ منه عندي أن يكون في (كأنَّ) إضـمار الشَّـأن أو الحديث ، أي : كأنَّ الأمر أو الحديث ، و (نوالاً) مفعول لـ (صرَّ) ، فقوله : نوالاً صرَّ في جلدها ، تفسير للمضمر الَّذي في (كأنَّ)"(٦٧) .

وأمَّا الموضعِ الثَّاني الَّذي صرَّح فيه بإضمار ضمير الشَّأن في الحروف النَّاسـخة ؛ فهو عند شـرحه لقول المتنبِّي :

يَرَى أَنَّ مَا مَا بَانَ مِنْكَ لِضَارِبٍ بِأَقْتَلَ مِمَّا بَانَ مِنْكَ لِعَائِبِ(٦٨)

حيث قال : " ففي (أنَّ) مضمرٌ على شريطة التَّفسير ، و (ما) الأولى نفي، والثَّانية بمعنى الَّذي ، والجملة بكلِّيتها تفسير المضمر على شريطة التَّفسير "(٦٩)

وهو في هذا يوافق سيبويه(٧٠) فهو الَّذي جوَّز حذف اسـم هذه الحروف إذا كان ضـمير شأن(٧١)، أمَّا جمهور النُّحاة فقدجاء رأيهم في ضمير الشَّأن مع النَّواسخ عمومًا فيه تفصـيل ؛ حيث إنَّهم رأوا جواز استتاره في (كان) وأخواتها ، وفي المقابل ضرورة بروزه مع (إنَّ) وأخواتها ، و (ظنَّ)

وأخواتها(٧٢)؛ وذلك لأنَّ اسم (كان) مرفوع ، والضَّمير المرفوع يستتر في الفعل، بخلاف الضَّمير المنصـــوب الَّذي لا يكون إلاَّ ظاهرًا(٧٣)، كما أنَّه مع (إنَّ) وأخواتها لا يمكن استتاره فيها ؛ لأنَّها حروف ، والحروف لا تستتر فيها الضَّمائر(٧٤) .

من باب (ظنَّ وأخواتها)

مسألة : إعمال أفعال القلوب في ضميري الفاعل والمفعول المتصلين مع اتحاد المسمَّى

نحو : ظننتُني وحسبتُني ، وهذا مما تميَّزت به هذه الأفعال دون غيرها من الأفعال الحســيَّة(٧٥)؛ فلا يُقال : أكرمتُني ، وأكرمتَكَ ، وأكرمْكَ ، بل يُقال : أكرمتُ نفسي ، وأكرمتَ نفسَكَ ، وأكرمْ نفسَكَ ، وقد علَّل العلماء للمنع في غير أفعال القلوب بأمرين :

أحدهما : الاستغناء بالنَّفس عن الضَّمير(٧٦) .

الآخر : أنَّ الأصل في الفاعل أن يكون مؤثِّرًا ، والمفعول به متأثِّرًا منه ، والمؤثِّر يغاير المتأثِّر ، فإن اتحدا معنًى امتنع اتحادهما لفظًا(٧٧) .

أمَّا عن علَّة جواز الجمع بين الضَّميرين في أفعال القلوب فترجع أيضًا إلى أمرين :

أحدهما : أنَّه لمَّا كان المقصود هو المفعول الثَّاني ؛ لتعلُّق العلم والظَّن به ؛ لأنَّه محلهما بقي المفعول الأوَّل كأنَّه غير موجود ، والأمر يختلف مع غيرها من الأفعال نحو : ضربتُني ، وضربتَك ؛ لأنَّ المفعول محل الفعل فلا يُتوهَّم عدمه(٧٨) .

الآخر : أنَّ علم الإنسان وظنَّه بأمور نفسه أكثر من علمه بأمور غيره ، فلمَّا كثُر فيها ، وقلَّ في غيرها حُمل على الأكثر ، فجُمع بينهما[٧٩] .

ويلحق بأفعال القلوب في هذا الحكم (رأى) البصريَّة ؛ حيث حُملت على (رأى) القلبيَّة[٨٠]، لذا عندما قال المتنبِّي :

يَرَى حَدُّهُ غَامِضَاتِ القُلُوبِ   إِذا كُنتُ في هَبْوَةٍ لا أَرَاني[٨١]

لم يتردَّد ابن سِيْدَه في عدِّ (أراني) بصريَّة ، معلّلاً رأيه بقوله : " لَمَّا كانت (أرى) الَّتي هي للعين مطابقةَ اللَّفظ لـ (أرى) الَّتي هي للقلب ، وهذه تتعدَّى على هذه الصُّورة ؛ لأنَّها غيرُ حسيَّة ؛ كقولهم : أراني ذاهبًا ، استجاز أن يجري (أرى) الَّتي هي للعين مجراها "[٨٢]، ويستدلُّ على هذا بما حكاه سيبويه عن العرب من قولهم : أما ترى أيُّ برقٍ هاهنا[٨٣]؛ حيث عُلِّقت فيه (أرى) عن العمل ، ورؤية البرق بصريَّة لا نفسانيَّة .

من باب (أعلم وأرى)

مسألة : نهاية التعدِّي

وعنى بها : أنَّ هذه الأفعال لَمَّا تعدَّت إلى ثلاثة مفعولين ، ولم يعد بمقدورها أن تتعدَّى أكثر ، عادت كالفعل اللَّازم الَّذي لا يتعدَّى ، وأشبهت بذلك تصغير (لُيَيْلتُنا) في قول المتنبِّي :

أُحَادٌ أم سُدَاسٌ في أُحَـــــادِ   لُيَيْلَتُنَا المَنُوطَةُ بالتَّنَادِي[٨٤]

وتصغير (جبل) في قول أوس بن حجر :

فُوَيقَ جُبَيْلٍ شَاهِقِ الرَّأسِ لم يَكُنْ   لِيَبْلغَهُ حتَّى يَكِلَّ ويَعمَلا[٨٥]

لأنَّ اللّيلة الّتي تعدل ست ليالٍ ليست بلُيَيْلَة وإنّما ليلة ، والجبل الّذي هـــذه حاله ليس بجُبَيْل وإنّمـــا هو جبل ، ولكنّهما صُغّرا تصغير" تعظيم "[٨٦]، ويعلّل تصغيرهما هذا التّصغير بقوله : " ووجه تصغير التّعظيم ؛ أنّ الشّيء قد يعظم في نفوســـهم حتّى ينتهي إلى الغاية ، فإذا انتهاها عكســـوه إلى ضـــدّه ؛ لعدم الزّيادة في تلك الغاية ، وهـــذا مشـــهورٌ من رأي القدماء الفلاســـفة الحكماء : أنّ الشّيء إذا انتهى انعكس إلى ضدّه "[٨٧]، ولذا يرى موافقًا سيبويه أنّ الأفعال الّتي تتعدّى إلى ثلاثة مفعولين بمنزلة الفعل اللّازم ؛ يقول سيبويه : "لأنّها لّما انتهت صارت بمنزلة ما لا يتعدّى "[٨٨] .

من باب الفاعل

المسألة الأولى : رفعه بفعلٍ مضمر

وقد نصّ على ذلك أثناء شرحه لقول المتنبّي :

كَفَى ثُعَلاً فَخرًا بِأنّكَ مِنهُمُ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ وَدَهرٌ لِأَنْ أَمسَيْتَ مِنْ أَهْلِه أَهْلُ[٨٩]

فقد أعرب (دهرٌ) فاعلاً لفعلٍ مضـــمر تقديره : وليفخر دهرٌ ، وقال : "وحسُن هذا الإضمار ؛ لأنّ قوله : كفى ثُعلاً فخرًا بأنّك منهم ، في قوّة قوله : لتفخر ثُعلٌ ، فحمل الثّاني على المعنى ؛ فكأنّه قال : لتفخر ثُعلٌ ، وليفخر دهرٌ ، والحمل على المعنى كثير "[٩٠]، ويريد من هذا أنّ الّذي ســـوّغ حذف الفعل هنا وجـــود قرينة معنويّة في الكلام تدلُّ عليـــه . وحذف الفعل الرّافع للفاعل مع وجـــود قرينةٍ لفظيّة ، أو معنويّة تدلُّ عليه جائزٌ لدى جمهور النُّحاة[٩١] .

المسألة الثَّانية: لحوق تاء التَّأنيث الفعلَ للدِّلالة على تأنيث الفاعل

وهذه القضيَّة أشار فيها إلى حالة ما إذا كان الفاعل مذكَّرًا في اللَّفظ مؤنَّثًا في المعنى ؛ نحو : (أتمُّ الطَّير) في قول المتنبِّي :

تُفدِّي أَتَمُّ الطَّيرِ عُمرًا سِلاحَهُ نُسُورُ الفَلا أحْداثُها والقَشاعِمُ[٩٢]

فهو بمعنى (النُّسور) ؛ ولــذا لحقت تاء التَّـأنيث الفعلَ (تُفدِّي) حملاً على المعنى ، ومثلهـا في كلام العرب : فلانٌ لغوب جاءته كتابي فاحتقرها ؛ حيث " أنَّث الكتاب لَمَّا كان في معنى الصَّحيفة " [٩٣]، وهذا ما يسمِّيه النُّحاة بالمؤنَّث المجازي ، وحكم (التَّاء) معه جائز[٩٤]؛ أي قد تلحق فعلَه التاءُ ؛ كما في قول الله تعالى :

﴿ قَدْ جَاءَتكُم بيِّنةٌ مِنْ ربِّكُمْ فَأوفُوا الكَيلَ وَالمِيزَانَ ﴾ [الأعراف ٨٥]

وقد لا تلحقه ؛ كقوله عزَّ مَن قائل :

﴿ فَقَدْ جَاءَكُم بيِّنةٌ مِنْ ربِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ ﴾ [الأنعام ١٥٧]

المسألة الثَّالثة : جرُّ الفاعل بـ (الباء) الزَّائدة

وقد ذكر هذا الحكم للفاعل عندما فرَّق[٩٥]بين (الباء) الدَّاخلة على لفظ الجلالة في قول الله عزَّ وجلَّ :

﴿ كَفَى بِاللهِ شَهِيدًا ﴾ [النِّساء ٧٩]

و (الباء) الدَّاخلة على الضَّمير المتصل (الكاف) في قول المتنبِّي :

كَفَى بِكَ دَاءً أنْ تَرَى المَوتَ شَافِيا وحَسْبُ المَنَايَا أنْ يَكُنَّ أَمَانِيَا[٩٦]

فقد نصَّ على أنَّ مدخولها في الموضعين مختلف ؛ حيث إنَّها في الآية الكريمة قد دخلت على الفاعل ، بينما هي في البيت داخلةٌ على المفعول به ؛ لأنَّ

التَّقدير : كفاك داءً ، وهو بهذه الموازنة ينبِّه إلى شيءٍ مهم في الفعل (كفى) ؛ وهو أنَّه ليس بالضَّرورة أن يكون كلُّ مجرورٍ بـ (الباء) بعده فاعلاً ـــ كما هو المشهور[٩٧]ـــ وإنَّما قد يكون داخلاً على المفعول .

من باب تعدِّي الفعل ولزومه

المسألة الأولى : من مواضع وجوب تقدُّم المفعول به على فعله

وذلك إذا كان اسمَ استفهام ؛ نحو (أيٍّ) في قول المتنبِّي :

وتَغْبِطُ الأرضُ منها حيثُ حَلَّ بِهِ وَتَحْسُدُ الخَيْلُ منها أيُّها رَكِبَا[٩٨]

فقد عدَّ (أيًّا) اســـم استفهام منصوبًا[٩٩]، وقال : " (أيَّها) منصـــوب بـ (ركب) ولا يكون بـ (تحسدُ) ؛ لأنَّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله إلاَّ أن يكون حرفَ جرٍّ " [١٠٠]، ووجوب تقدُّم المفعول به على فعله إذا كان اسمَ استفهام قد صرَّح به جماعةٌ من النُّحاة[١٠١]؛ لأنَّهم قد أجمعوا على أنَّ أسماء الاستفهام لا يعمل فيها ما قبلها[١٠٢] إلاَّ أن يكون حرفَ جرٍّ .

المسألة الثَّانية : تعدية الفعل الَّذي ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبرًا إلى أحد مفعوليه بحرف جرٍّ جائز الحذف

وقد أشار إلى ذلك أثناء شرحه لقول المتنبِّي :

قَدِ اختَرتُكَ الأملاكَ فاختَرْ لَهُمْ بِنَا حَدِيثًا وقَد حَكَّمْتُ رَأيَكَ فاحْكُمِ[١٠٣]

فقد بادر بقوله : " أي : من الأملاكِ ، فحذف وأوصل الفعل "[١٠٤]،وإنَّما قـــال هذا لأنَّ الفعل (اختار) هو واحدٌ من تلك الأفعال الَّتي سُمع فيها تعدِّيها إلى أحد مفعوليها بحرف جرٍّ جائز الحذف ؛ وهي : اختار ، وأمر ،

واستغفر ، ودعا بمعنى سمَّى ، وكنَّى ، وصدق ، وزوَّج ، وحدَّث ، ونبَّأ ، وأنبأ ، وخبَّر ، وأخبر ، وعلى الرَّغم من كثرتها إلاَّ أنَّ رأي الجمهور فيها أنَّها تُحفظ ولا يُقاس عليها(١٠٥)، و ابن سِيْدَه لم يُخالف رأيَ الجمهور ؛ وإنَّما عقَّب في نهاية المسألة بقوله : " ومثله [أي:اختار] كثير، إلاَّ أنَّه مسموعٌ لا يُقاس عليه "(١٠٦)، وتعدية هذه الأفعال إلى أحد مفعوليها بحرف جرٍّ هي الأصل ، والدَّليل على ذلك كثرته ، و " ما كثُر في كلام العرب وفشا ينبغي ألاَّ يُدَّعى أنَّه ثانٍ "(١٠٧)، ولكن سُمِع حذف حرف الجرِّ معها ؛ كما في بيت المتنبِّي السَّابق ، وكما في قول الله تعالى :

﴿ وَاخْتَارَ مُوْسَى قَوْمَهُ سَبْعِيْنَ رَجُلاً لِمِيْقَاتِنَا ﴾ [الأعراف ١٥٥]

حيث إنَّ العلماء(١٠٨)أجمعوا على أنَّ تقديرها : (مِن قومه) ؛ فـ (قومَه) و (سبعين) مفعولان لـ (اختار)؛ الأوَّل منهما (سبعين)، والثَّاني (قومَه) (١٠٩)؛ أي : اختار موسى سبعين رجلاً من قومه ، والله تعالى أعلم .

المسألة الثَّالثة : إسقاط حرف الجرِّ مع (أنْ)

وقد نصَّ على هذا أثناء شرحه لقول المتنبِّي :

وَأنَّكَ لا تَجُودُ على جَوَادٍ هِبَاتُكَ أنْ يُلقَّبَ بِالجَوادِ(١١٠)

فقال : " (أنْ) ... نصب بإسقاط الحرف ؛ أي : بأنْ يلقَّبَ "(١١١)، وحذف حرف الجرِّ مع (أنْ) النَّاصبة للفعل المضارع من المواضع المقيسة عند النُّحاة(١١٢)؛ ومنه قول الله تعالى :

﴿ إِنَّمَا يَأمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللهِ مَا لاَ تَعْلَمُوْنَ ﴾ [البقرة ١٦٩]

أي : وبأنْ تقولـوا ، ومثل ذلك كـثيرٌ في الكتـاب العزيز ، وغيره[١١٣] " وإنّما اسـتحسـنوا حذف الباء مع (أنْ) لطـول (أنْ) بصلتها الّتي هي جملة " [١١٤]، أمّا الخلاف الّذي وقع بين النُّحاة في المسـألة فكان حول المحلّ الإعرابي للمصـدر المُؤوَّل من (أنْ) والفعل بعد حـذف حـرف الجـرِّ ؛ فالجمهور عدا سيبويه يرونه في محلّ نصب[١١٥]، وبرأيهم أخذ ابن سِيْدَه كما هو واضحٌ من قوله (نصب) ، أمّا سيبويه[١١٦]فقد جوَّز الوجهين ؛ النَّصب والجرَّ ، ووافقه ابن هشام[١١٧] .

المسألة الرَّابعة: الأفعال الّتي تتعدَّى بنفسها تارةً ، وبواسطة حرف جرٍّ يجوز حذفه تارةً أخرى

وذكر منها الفعل (ركض) ؛ وذلك أثناء شرحه لقول المتنبِّي :

فَبعَدَه وإلى ذَا اليَومِ لَو رَكَضَتْ بِالخَيلِ في لَهَوَاتِ الطِّفلِ ما سَعَلا[١١٨]

فقد قال : " وقوله (ركضتْ بالخيلِ) إنّما وجهه : لو ركضتْ الخيلَ ، يقال : ركضتُ الدَّابةَ ، ولا يقال : ركضتُ بها ، هذا هو المعروف في اللُّغة ، لكن قد يـجوز أن يكون (ركضتُ بالدَّابة) لغة ، فيكون من باب " طوَّحتُه " و " طوَّحتُ به " [١١٩]؛ أي من تلك الأفعال الّتي سُمع فيها الوجهان : التَّعدِّي بنفسها ، والتَّعدِّي بحرف الجرِّ ، وأشهرها الفعل : نصح ، وشكر ، وكال ، ووزن ، وركب ، وجاء ، ورجع ، وطمس[١٢٠]، وهذه الأفعـال أيضًا تُحفظ ولا يُقاس عليها[١٢١].

ولكن لَمّا جاءت هذه الأفعال بهذه الازدواجيَّة في التَّعدِّي ، توقَّف النُّحاة عندها ؛ لتحديد أيّ الاثنين أصل للآخر ؛ أهو تعدِّيها بالحرف ، أم تعدِّيها بنفسها ؟ وانقسموا في ذلك إلى ثلاثة فِرق :

الفريق الأوَّل ؛ ويرى أنّه : بما أنّها تتعدَّى تارةً بنفسها ، وأخرى بحرف الجرِّ ، فعليه لا يكون أحدهما أصلاً للآخر(١٢٢).

والفريق الثّاني يرى : أنَّ الأصل في هذه الأفعال التعدِّي بحرف الجرِّ ، ثم توسَّعت العرب بحذفه(١٢٣)؛ وعلى رأيهم يكون الأصل في نحو : نصحت زيداً ، نصحت لزيدٍ ، ثم حُذِف منه حرفُ الجرِّ في الاستعمال ، وكثُر فيه الأصل والفرع .

أمَّا الفريق الثّالث فيرى : أنَّ هذه الأفعال من باب ما يتعدَّى إلى مفعولين أحدهما بنفسه ، والآخر بحرف الجرِّ ؛ كالفعل (اختار ، وأمر ، واستغفر ...) وأخواهّا ، وأنَّ الأصل في نحو : نصحت زيداً ، نصحت لزيدٍ رأيَه ؛ أُخذ من : نصح الخائطُ الثوبَ ، إذا أصلحه ، وضمَّ بعضــه إلى بعضٍ(١٢٤)، فاستُعير في الرَّأي ؛ وقيل : نصحت له رأيَه ؛ أي أخلصته وأصلحته له ، ثم حُذف المفعول الثّاني ، وأُسقط حرفُ الجرِّ من المفعول الأوَّل ؛ لتضمُّن (نصح) معنى : (أرشد) ، وكذلك (شكر) فإنَّ الأصل فيه ـــ على رأي هؤلاء ـــ : شكرت لزيدٍ إحسانَه ، فحُذف المفعولُ الثّاني ، و قيل : شكرت لزيدٍ ، ثم حُذف حرفُ الجرِّ ، لتضمُّن (شكر) معنى : (حمِد) أو (مدح) (١٢٥) .

ولاشكَّ في أنَّ الّرأي الأوَّل هو الّرأي الرَّاجح ؛ لكثرة استعمال الوجهين ، ولبعده عن تكلُّف تقدير الحذف ، وبعده عن التَّضمين الّذي هو ليس بقياس(١٢٦)، وأحسبه هو الرَّأي الّذي أخذ به ابن سِيْدَه ؛ لأنَّه عدَّهما لغتين .

من باب التّنازع

مسألة :قضيَّة التّنازع

وقضيَّته تتلخَّص في أن يتنازع عاملان على معمولٍ واحد(١٢٧)، وقد يختلف مطلبُهما، وقد يتفق ، وقد وردت صورتاهما في شعر المتنبِّي ؛ فأمَّا الصُّورة الأولى؛ وهي عندما يختلف مطلبُ العاملين ، فقد جاءت في قول المتنبِّي :

أَلَمْ يَسأَلِ الوبْلُ الَّذي رَامَ ثَنْيَنَا فَيُخبِرَهُ عَنْكَ الحَديدُ المُثَلَّمُ(١٢٨)

فالفعلان (يسأل ، ويخبر) يتنازعان كلمة (الحديد) ؛ فكلٌّ واحدٍ منهما يطلبه معمولاً له ، ولكن يختلف طلبُ كلِّ واحدٍ منهما له ؛ فالفعل (يسأل) يطلبه مفعولاً به ، والفعل (يخبر) يطلبه فاعلاً ، ويرى ابن سِيْدَه ــ موافقًا مذهب البصريين في المســألة ــ أنَّ العمل للثَّاني ؛ أي للفعل (يخبر) ، بدليل مجيء كلمة (الحديدُ) بالرَّفع ، ويقول : " وهذا كقولك ضربتُ وضربني زيدٌ ، أي : ضربتُ زيدًا وضربني زيدٌ ، فحذف الأوَّل ؛ لدلالة الثَّاني عليه "(١٢٩) .

أمَّا الصُّورة الأخرى للتَّنازع ؛ وهي الَّتي يتفق فيها مطلبُ العاملين ، فقد جاءت في قول المتنبِّي :

طَوَى الجَزيرَةَ حتَّى جَاءَني خَبَرٌ فَزِعتُ فيهِ بِآمَالِي إلى الكَذِبِ(١٣٠)

فالفعلان (طوى ، وجاء) متنازعان على كلمة (خَبَرٌ) ، وكلٌّ واحدٍ منهما يطلبه فاعلاً له ، ويصرِّح ابن سِــيْدَه بأنَّه آخذٌ برأي البصريين ؛ فيقول : " و (خَبَرٌ) مرفوع على مذهب البصريين بـ (جاءني) ؛ لأنَّهم إنَّما يُعملون أقربَ الفعلين ، ولابدَّ على هذا من إضمار الفاعل في (طوى) على شريطة التَّفسير ، وإن كان إضمارًا قبل الذِّكر ... وأمَّا على مذهــب الكوفيين ، فيرفع (خَبَرٌ) على أنَّه فاعلٌ بـ (طوى) ؛ لأنَّهم يُعملون أسبقَ الفعلين ، فلا بدَّ على

هذا من الإضمار في (جاءني) ؛ أي : طوى الجزيرةَ خبرٌ حتَّى جاءني ، والقول الأوَّل عندي أحسن في هذا البيت ؛ لأنَّ النَّكرة الَّتي هي (خَبَرٌ) على ذلك القول موصوفة بالجملة الَّتي هي (فزعت فيه بآمالي) إلاَّ أنَّ فيه ما قد أريتك من الإضمار في الأوَّل على شريطة التَّفسير ، وعلى هذا القول الثَّاني ليس للنَّكرة وصف "(١٣١) .

من باب المفعول فيه

المسألة الأولى : العامل في الظَّرف

وقد أشار إليه عَرَضًا أثناء توضيحه لِمَا أراده المتنبِّي من كلمة (الفتى) في قوله :

ولا فَضلَ فِيهَا لِلشَّجَاعة والنَّدَى   وصَبرِ الفَتَى لَولا لِقَاءُ شَعُوبِ(١٣٢)

فقد نصَّ ابن سِيْدَه على أنَّه أراد بها الجَلِد الصَّابر ، ولم يَعنِ بها ذا السِّنِّ ، وحتَّى يؤكِّد ذلك المعنى جاء ببيتٍ لمالك بن خالد الخناعي الهذلي ، وهو قوله :

فتًى مَا ابنُ الأغَرِّ إذا شَتَوْنَا   وحُبَّ الزادُ في شَهرَي قُمَاحِ(١٣٣)

وقال : " كنَّى بالفتوة عن الكرم ؛ كأنَّه قال : ابن الأغرِّ كريم ، ولولا ذلك لم يعمل (فتى) في (إذا) ؛ لأنَّ الظُّروف لا تعمل فيها [إلاَّ](١٣٤)الأفعال، أو ما هو في طريقها ، وإذا قلت : زيدٌ فتى ، تعني به السِّن ، فليس فيه معنى الفعل "(١٣٥)، وواضحٌ من قوله أنَّه يرى أنَّ الظُّروف لا يعمل فيها إلاَّ الفعل ، أو ما هو في قوَّة الفعل ، وهذا هو رأي الجمهور(١٣٦) .

المسألة الثّانية : إعراب كلمة (بدل) ظرف مكان

وقد أعربها هذا الإعراب عند شرحه لقول المتنبّي :

عَذيرِي مِنْ عَذَارَى مِنْ أُمُورٍ سَكَنَّ جَوَانِحِي بَدَلَ الخُدُورِ(١٣٧)

فأعرب (بدل) ظرف مكان ؛ لأنَّها بمعنى : مكان الخدور(١٣٨)، وقاسه على ما حكاه سيبويه من قولهم : إنَّ بدلك زيدًا ، أي : إنَّ مكانك(١٣٩)، و على قولِهم للرَّجل : اذهب معك بفلان ، فيقول : معي رجلٌ بدلَ فلان ؛ أي : يغني غَناءه ، ويكون في مكانه(١٤٠) .

من باب المفعول معه

مسألة : الحالة الّتي يترجَّح فيها نصب الاسم على رفعه

وهي الّتي يكون المعطوف عليه ضميرَ رفعٍ متصل ، لم يُفصل بينه وبين الاسم المقترن بالواو بأيِّ فاصل ؛ فإنَّه في هذه الحالة يترجَّح نصب الاسم الواقع بعد الواو على رفعه ؛ ولذا عدَّ ابن سِيْدَه رفعَ (وصلُه) و (صدُّه) في قول المتنبِّي :

يُبَاعِدْنَ حِبًّا يَجتَمِعْنَ وَوصْلُهُ فَكَيْفَ بِحِبٍّ يَجتَمِعْنَ وَصَدُّهُ(١٤١)

عدَّه ضرورة ، وقال : " ولو كان الرَّوي منصوبًا لكان (وصدَّه) هو الأجود على المفعول معه "(١٤٢)، وترجيح نصب الاسم على رفعه وهو في هذه الحالة هو قول الجمهور(١٤٣) .

من باب الحال

المسألة الأولى : حكم الاسم الجامد إن وقع حالاً

وحكمه أن يؤوَّل بمشتقّ[١٤٤]؛ ولذا أوّل[١٤٥]ابن سِيْدَه كلمة (تمائمًا) بعد أن أعربها حالاً بـ (حوارس) ، وذلك عند شرحه لقول المتنبِّي :

نُظمَتْ مَواهِبُهُ عَليه تَمائمًا فَاعتَادَهَا فَإذَا سَقَطْنَ تَفَزَّعَا[١٤٦]

وقاس تأويلها بمشتقٍّ في البيت على تأويلها في قول الله تعالى :

﴿ هَذِه نَاقَةُ اللهِ لَكُمْ آية ﴾ [الأعراف ٧٣]

فقد أوَّل النُّحاة كلمة (آية) في الآية الكريمة بـ (علامة) أي : بالمصدر ؛ وذلك لكي يعربوها حالاً[١٤٧] .

المسألة الثَّانية : مجيء الفعل الماضي حالاً دون (قد)

وقد نصّ[١٤٨]على جواز ذلك عند شرحه لقول المتنبِّي :

كَمْ مَهْمَه قَذَف قَلْبُ الدَّليلِ به قَلْبُ المُحِبِّ قَضَاني بَعدَ مَا مَطَلا[١٤٩]

وعلَّل تجويزه هذا بكون الفعل الماضي قد يقع موقع الفعل المستقبل ؛ في نحو: إن فعلَ فعلْتُ ، وفيما حكاه سيبويه من قولهم : والله لا فعلْتُ ؛ أي : لا أفعلُ ، وهو بهذا يوافق رأي الكوفيين[١٥٠]والأخفش[١٥١]

الَّذين جوَّزوا وقوع الفعل الماضي حالاً محتجِّين بالقياس الَّذي ذكره ، وبالسَّماع الَّذي منه قول الله تعالى :

﴿ أو جَاؤُوكُم حَصِرَتْ صُدُورُهم ﴾ [النِّساء ٩٠]

فقد أعربوا جملة (حصرت صدورُهم) في محلّ نصب حال[١٥٢]، أمَّا البصريون فقد منعوا وقوع الفعل الماضي حالاً إلاَّ أن تكون معه (قد) ظاهرةً

أو مقدَّرة [١٥٣]؛ لأنَّ الحال وصفٌ لهيئة الفاعل والمفعول ، والماضي قد انقضى ، فلا يكون وصفًا لهيئة الاسم[١٥٤]، والرَّاجح في المسألة رأي ابن سِيْدَه والكوفيين؛ لأنَّ القياس والسَّماع يؤيِّده ، و لأنَّه خالٍ من التَّقدير الَّذي هو ليس بقياس[١٥٥] .

لمسألة الثَّالثة: وجوب اشتمال الجملة الحاليّة على ضميرٍ يعود على صاحب الحال

وهذا ما صرَّح به أثناء شرحه لقول المتنبِّي :

بِوَادٍ بِهِ مَا بِالقُلُوبِ كَأَنَّهُ وَقَدْ رَحَلُوا جِيْدٌ تَنَاثَرَ عِقْدُهُ[١٥٦]

حيث قال : " (وقد رحلوا) جملةٌ في موضع الحال ؛ أي : في حال رحيلهم عنه ، وكأنَّه قال : مرحولاً عنه جيدٌ هذه صفته ، ولابدَّ من تقدير (عنه) إذ لا بدَّ لصاحب الحال من ضميرٍ يعود إليه من الحال "[١٥٧] .

وواضحٌ من قوله (لابدَّ) أنَّه يرى وجوب اشتمال جملة الحال على ضميرٍ يعود على صاحب الحال إمَّا مذكورًا أو مقدَّرًا ، والواقع ليس كذلك ؛ لأنَّه كما يكون (الضَّمير) رابطًا جملة الحال بصاحبها تكون (الواو) أيضًا رابطةً لها من دون الضَّمير ؛ وذلك كما في قولهم : جاء زيدٌ وعمروٌ جالس ، ولذا اعتاد النُّحاة[١٥٨]عند ذكرهم للضَّمير الرَّابط لجملة الحال بصاحبها أن يذكروا الرَّابط الثَّاني وهو (الواو) ، وابن سِيْدَه لو عدَّ (الواو) رابطةً لجملة الحال بصاحبها ؛ لأغناه ذلك عن التَّقدير الَّذي هو ليس بأصل .

المسألة الرَّابعة : حكم صاحب الحال

والحكم الغالب فيه أن يكون معرفةً ، أو قريبًا من المعرفة[١٥٩]، ولا يكون نكرةً إلاَّ بمسوِّغات ليس منها تنكير (قوم)[١٦٠] في قول المتنبِّي :

إذَا تَرَحَّلتَ عَنْ قَومٍ وَقَد قَدَرُوا أنْ لاَ تُفَارِقَهُم فَالرَّاحِلُونَ هُمُ[١٦١]

ولذا حاول ابن سِيْدَه أن يبحث لها عن مسوِّغٍ ، فلم يجد إلاَّ معنى العموم الَّذي دلَّت عليه ، فقال : " (وقد قدروا) جملة في موضع الحال ، وجاز أن تكون حالاً من (قوم) وإن كان نكرة ؛ لأنَّ فيه معنى العموم ، ولولا هذه الواو لكان أولى من ذلك أن تكون الجملة في موضع الصِّفة للنَّكرة "[١٦٢]

والنُّحاة إنَّما اشترطوا في صاحب الحال التَّعريف ، وأن لا يكون نكرةً إلاَّ بمسوِّغ ؛ لأنَّ للحال شبهًا بالخبر ، ولصاحبها شبهٌ بالمبتدأ في كونه محكومًا عليه ، والحكم على الشَّيء لا يكون إلاَّ بعد معرفته[١٦٣]، ثُمَّ إنَّه بتنكيرها ، وتعريف صاحبها يتحقَّق الفرق بينها وبين الصِّفة[١٦٤] .

من باب حروف الجرِّ :

المسألة الأولى : معاني بعض حروف الجرِّ

فقد ذكر ابن سِيْدَه بعضًا من معاني بعضِ حروف الجرِّ ؛ فذكر لـ (اللاَّم) معنيين :

أحدهما : الاستحقاق[١٦٥]؛ وذلك عند شرحه لقول المتنبِّي :

دَارُ الُملمِّ لَها طَيفٌ تَهدَّدَنِي لَيْلاً فَمَا صَدَقَتْ عَينِي ولاَ كَذَبَا[١٦٦]

فـ (اللاَّم) في (لها) للاستحقاق ، وهذا من أهمِّ معانيها[١٦٧] .

والآخر : معنى (إلى)[١٦٨]؛ وذلك عند شرحه لقول المتنبِّي :

وَلَهُ وَإِنْ وَهَبَ الْمُلُوكُ مَوَاهِبٌ دَرُّ الْمُلُوكِ لِدَرِّهَا أَغْبَارُ[١٦٩]

فـ (اللاَّم) في (لدرِّها) بمعنى (إلى) أي : درُّها بالإضافة إلى درِّها ، ومجيء (اللاَّم) بمعنى (إلى) قد صرَّح به جماعةٌ من النُّحاة[١٧٠] .

وذكر لـ (مِنْ) أربعة معانٍ :

أحدها : التَّبعيض[١٧١]؛ وذلك عند شرحه لقول المتنبِّي :

تَخلُو الدِّيَارُ مِنَ الظِّبَاءِ وَعِندَهُ مِنْ كُلِّ تَابِعَةٍ خَيَالٌ خَاذِلُ[١٧٢]

فـ (مِنْ) في الموضعين من البيت للتَّبعيض ، والتَّبعيض من أشهر معاني (مِنْ)[١٧٣] .

الثَّاني : التَّبيين[١٧٤]؛ وذلك عند شرحه لقول المتنبِّي :

عَذِيرِي مِنْ عَذَارَى مِنْ أُمُورٍ سَكَنَّ جَوَانِحِي بَدَلَ الخُدُورِ[١٧٥]

فـ (مِنْ) في البيت للتَّبيين ؛ أي : ليست هؤلاء العذارى من النِّساء ، و إنَّما هي مِنْ أمور الدَّهر وخطوبه .

وقد جاءت (مِنْ) للتَّبيين[١٧٦] أيضًا في قول المتنبِّي :

قَلَّدَتْنِي يَمِينُهُ بِحُسَامٍ أَعقَبَتْ مِنهُ واحِدًا أَجدَادُهْ[١٧٧]

أي : إنَّ الهند لم تطبع له نظيرًا يكون له ثانيًا ، فقد أعقبت منه واحدًا ، والتَّبيين هو أحد معاني (مِنْ) أيضًا المشهورة[١٧٨] .

الثَّالث : التَّعليل[١٧٩]؛ وذلك عند شرحه لقول المتنبِّي :

وَبِهِ يُضَنُّ عَلَى البَرِيَّةِ لا بِها وَعَلَيهِ منها لا عَلَيها يُوسَى[١٨٠]

فـ (مِنْ) للتَّعليل ؛ أي : من أجلها ، ودلالة (مِنْ) على التَّعليل نصَّ عليه الإربلي ، والمرادي ، وابن هشام[١٨١] .

الرَّابع : الزِّيادة ؛ وذلك عند شرحه لقول المتنبِّي :

نَوَاخسَ الأطرَافِ للأكفَالِ يَكدْنَ يَنفُذْنَ منَ الأطَالِ(١٨٢)

فقد نصّ(١٨٣)على أنَّ (مِنْ) في البيت زائدة ، ونبَّه على الخلاف الواقع بين سيبويه والأخفش في زيادة (مِنْ) ؛ حيث إنَّ سيبويه(١٨٤)يشترط لزيادتها أن يكون ما قبلها غير موجـــب ؛ أي أن يكون نفيًا ، أو نهيًا ، أو استفهامًا بـ (هل)(١٨٥)نحو : ما قام من رجل ، ولا تضرب من رجـــل ، وهل جاءك من رجل . أمَّا الأخفش فيرى جواز زيادتها في الإيجاب(١٨٦)، وبرأيه أخذ ابن سِيْدَه؛ حيث عدَّها زائدة في كلامٍ موجب ، وأراه الرَّأي الرَّاجح ؛ لثبوت السَّماع بذلك في النَّثر والنَّظم ، أمَّا النَّثر ؛ فنحو قول الله تعالى :

﴿ ويُكَفِّر عَنكُم مِنْ سَيِّئَاتِكُم ﴾ [البقرة ٢٧١]

وأمَّا النَّظم ؛ فكقول الشَّاعر(١٨٧):

وكُنتُ أرَى كَالمَوتِ مِنْ بَينِ سَاعة فَكَيفَ ببَينٍ كَانَ مَوعِدهُ الحَشْرُ

وذكر لـ (في) معنًى واحدًا ؛ وهو : التَّعليل ؛ وذلك عند شرحه لقول المتنبِّي :

بِنتُم عَنِ العَينِ القَرِيحَةِ فيكُمُ وسَكَنتُمُ وَطَنَ الفُؤَادِ الوَالِهِ(١٨٨)

فقال : " (فيكم) أي : من أجلكم ،كما تقول : هجرت فيك ، أي : من أجلك " (١٨٩) .

وذكر لـ (حتَّى) أيضًا معنًى واحدًا ؛ وهو معنى (إلى)(١٩٠)، وذلك عند شرحه لقول المتنبِّي :

حَتَّامَ نَحنُ نُسَارِي النَّجْمَ في الظُّلَمِ وَمَا سُرَاهُ عَلَى خُفٍّ وَلا قَدَمِ(١٩١)

وهذا من أشهر معانيها(١٩٢) .

المسألة الثّانية : حذف الجار والمجرور

وهذا مِمَّا صرَّح به أثناء شرحه لقول المتنبِّي :

وَبِهِ يُضَنُّ عَلَى البَرِيَّةِ لا بِهَا   وعَلَيهِ منها لا عَلَيها يُوسَى[١٩٣]

حيث قال : " تقديره : لا بها عليه ، فحذف (عليه) للعلم به "[١٩٤]، وحذفهما إن دلّ عليهما دليل كثيرٌ في العربيَّة[١٩٥]؛ ومنه قول الله تعالى :

﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ [١٢٣ البقرة]

أي : يومًا لا تجزي نفسٌ عن نفسٍ فيه شيئًا[١٩٦]، والله تعالى أعلم .

المسألة الثّالثة : امتناع دخول حرف جرٍّ على حرف جرٍّ آخر

وقد صرَّح بامتناع ذلك عند شرحه لقول المتنبِّي :

فَجَازَ لَهُ حتَّى عَلَى الشَّمسِ حُكمُهُ   وَبَانَ لَهُ حتَّى عَلَى البَدرِ مِيسَمُ[١٩٧]

فقال : " وينبغي أن يكون الفعل منويًّا مع (حتَّى) كأنَّه قال : حتَّى جاز على الشَّمس ، وحتَّى بان على البدر ، أي (إلى أن) ، ولا تكون (حتَّى) هنا حرف غاية ، وتكون داخلة على (على) ؛ لأنَّ (حتَّى) و (على) حرفان ، ولا يدخل حرفٌ على حرف ، فلا بدَّ من تقدير (حتَّى) بـ (إلى أن) ، وإذا قدَّرها بـ (إلى أن) فقد حصل الفعل ؛ لأنَّ (أن) لا بدَّ لها من فعل "[١٩٨]، ومنع دخول حرف جرٍّ على حرف جرٍّ آخر ثابت عند النُّحاة ؛ يقول ابن السَّرَّاج : " لا يجوز أن يدخل حرفٌ من هذه الّتي ذكرت على حرف منها ؛ فلا يجوز أن تُدخل (البـاء) على (إلى) ولا (اللاّم) على (مِنْ) ولا (في) على (إلى) ولا شيئًا منه على آخر "[١٩٩] .

من باب الإضافة

المسألة الأولى : الإضافة من خواص الأسماء

وقد نصَّ على هذا أثناء شرحه لقول المتنبِّي :

بَلَى يَرُوعُ بِذِي جَيشٍ يُجدِّلُهُ ذَا مثلِهِ في أَحَمِّ النَّقْعِ غِرْبِيبِ[٢٠٠]

فقال : " وقوله : ذا مثله ، أقام فيه الصِّفة مقام الموصوف ؛ أي : ذا جيشٍ مثله ، وحسُن حذف الموصوف هنا وإقامة الصِّفة مقامه لأمرين : أحدهما أنَّ (مثل) مضافة ، فشاكلت بذلك الأسماء ؛ لأنَّ الإضافة إنَّما هي للاسم ، والآخر أنَّ لفظ الموصوف المحذوف ــ وهو الجيش ــ قد تقدَّم مظهرًا في قوله : بلى يروع بذي جيشٍ يجدِّله "[٢٠١]، وعدُّ الإضافة من خواص الأسماء من الأمور المتفق عليها عند جمهور النُّحاة[٢٠٢] .

المسألة الثَّانية : الإضافة وسيلة من وسائل تعريف الاسم

وقد نبَّه إلى ذلك عندما جعلها في مترلة (الألف واللاَّم) ؛ وذلك أثناء شرحه لقول المتنبِّي :

تُمسِي عَلَى أَيدِي مَوَاهِبِهِ هِيَ أَو بَقِيَّتُها أَو البَدَلُ[٢٠٣]

فقال : " أراد : أو بدلها ، فجعل (الألف واللاَّم) عوضًا من الإضافة ؛ لأنَّ كلَّ واحدةٍ منهما للمعرفة "[٢٠٤]، ولا شكَّ في أنَّه يقصد بهذا الحكم " الإضافةَ المحضة " أمَّا نحو : (مالكَ الأرض) ممَّا إضافتُه غيرُ محضة في قول المتنبِّي :

ويَجهَلُ أَنِّي مَالكَ الأرضِ مُعْسِرٌ وأَنِّي عَلَى ظَهْرِ السِّمَاكَينِ رَاجِلُ[٢٠٥]

فإنَّه رأى فيها ما رآه النُّحاة من أنَّها لا تُكسب المضاف تعريفًا ولا تخصيصًا[٢٠٦]؛ ولذا أعرب (مالكَ الأرضِ) حالاً من الضَّمير المتصل بـ (أنِّي) ، وعقَّب بقوله : " والنِّية فيه الانفصال ؛ أي: مالكًا للأرض "[٢٠٧]، وكأنَّه يشير بهذا إلى السَّبب الَّذي جعل المضاف لا يكتسب تعريفًا من المضاف إليه في مثل هذه الإضافة ؛ وهو أنَّ ارتباط المضاف بالمضاف إليه ليس بقوي وإنَّما هما على نيَّة الانفصال .

المسألة الثَّالثة : بناء الظَّرف (فوقُ) على الضمِّ

فقد صرَّح[٢٠٨]بأنَّ الظَّرف (فوقُ) مبنيٌّ على الضَّمِّ في قول المتنبِّي :

فَأَضْحَى كَأَنَّ السُّورَ مِن فَوقُ بَدْؤُهُ إلى الأَرضِ قَد شَقَّ الكَواكِبَ والتُّربَا[٢٠٩]

وعلَّل لبنائه بـ (حذف المضاف إليه) ، ولا شكَّ في أنَّه يقصد : حذفه مع إرادة معناه ؛ لأنَّ هذا الظَّرف من الظُّروف الَّتي تُبنى إذا قُطعت عن الإضافة ، فإذا ما أُضيفت ، أو نُكِّرت ؛ بحذف المضاف إليه دون إرادة لفظه ، أو معناه ، فإنَّها تُعرب[٢١٠] .

وقد علَّل النُّحاة لبنائها بأنَّها لَّما كانت مع ما تضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة؛ لذا فإنَّها لَّما قُطعت عن الإضافة تنزَّلت منزلة بعض الكلمة ، وبعضُ الكلمة مبنيٌّ لا معرب[٢١١]، وبُنيت على حركة مع أنَّ الأصل في البناء أن يكون على السُّكون تمييزًا لها عمَّا كان ملازمًا للبناء ، وليس له حالة إعراب ؛ وذلك لفضل الحركة على السُّكون[٢١٢]، واختير لها الرَّفع دون النَّصب والجرِّ ؛ لأنَّه قد حُذف منها المضاف، وتضمَّنت معنى الإضافة، فعوِّضت من المحذوف

بالضَّمة؛ لأنَّها أقوى الحركات ، ثُمَّ إنَّ النَّصب والجرَّ يدخلها في حال الإعراب، فلو بُنيت على أحدهما لالتبس الإعراب بالبناء(٢١٣).

المسألة الرَّابعة : حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه

وقد أشار إلى هذا في أكثر من موضع(٢١٤)؛ فمثلاً عند شرحه لقول المتنبِّي :

وَلَكِــنَّهُنَّ حِبَالُ الحَيَــاةِ   وكَيدُ العُدَاةِ ومَيْطُ الأَذَى(٢١٥)

قدَّر : كيدُ العداة ، وميطُ الأذى ؛ بـ : سببُ كيدِ العداة ، وسببُ ميطِ الأذى ، وقال : " فحذفَ المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه "(٢١٦)، وكذلك عند شرحه لقول المتنبِّي :

إِذَا امْتَلأَتْ عُيُوْنُ الْخَيْلِ مِنِّي   فَوَيْــلٌ لِلتَّيَقُّظِ وَالْمَنَــامِ(٢١٧)

نصَّ على أنَّ المتنبِّي أراد : إذا امتلأت عيون فرسان الخيل ، فحذف المضاف(٢١٨). وحذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه كثُر في كلامهم كثرةً دعت ابنَ جنِّي لأن يقول : " حذف المضاف في الشِّعر ، وفصيح الكلام في عدد الرَّمل سعةً " (٢١٩) .

من باب إعمال المصدر

مسألة : إضافة المصدر إلى معموله

والمقصود بمعموله : إمَّا فاعله وإمَّا مفعوله ، وقد مرَّت بابن سِيْدَه الصورتان في شعر المتنبِّي ؛ فمن إضافة المصدر إلى فاعله قوله :

بِحُبِّ قَاتِلَتِي والشَّيبِ تَغْذِيَتِي   هَوايَ طِفلاً وشَيْبِي بَالِغَ الحُلُمِ(٢٢٠)

حيث توقَّف عند قوله (تغذيتي) وقال : " الياء في (تغذيتي) تكون في موضع الفاعـــل، فيكون المفعول حينئذٍ محذوفًا ؛ أي : تغذيتي نفسي، كما

تقول: عجبت من ضرب زيدٍ عمرًا " [٢٢١]، وكما أُضيف المصدر هنا إلى فاعله، وحُذف مفعوله ، أُضيف في بيت المتنبِّي التَّالي إلى مفعوله ، وحُذف فاعله ؛ يقول :

مَلامُ النَّوَى في ظُلمِهَا غَايَةُ الظُّلْمِ   لَعَلَّ بِهَا مِثْلَ الَّذي بِي مِنَ السُّقْمِ[٢٢٢]

فقوله : ملامُ النَّوى ، قدَّره ابن سِيْدَه بـ : ملامي للنَّوى[٢٢٣]، وكذلك (فراقَ القوسِ) في قول المتنبِّي :

يُفَارِقُ سَهمُكَ الرَّجُلَ المُلاقِي   فِرَاقَ القَوسِ ما لاقَى الرِّجَالا[٢٢٤]

قدَّره بـ : فراقَه القوسَ[٢٢٥]، ونصَّ في الموضعين على أنَّ المتنبِّي أضاف المصدر إلى مفعوله قياسًا على قول الله تعالى :

﴿ لايَسْأمُ الإنسَانُ مِنْ دُعَاءِ الخَيرِ ﴾ [فُصِّلت ٤٩]

لأنَّ تأويلها عند النُّحاة : من دعائه الخيرَ[٢٢٦]، والله تعالى أعلم .

من باب إعمال اسم الفاعل

مسألة : شرط (الاعتماد) لإعمال اسم الفاعل

وقد نصَّ على هذا الشَّرط عند شرحه لقول المتنبِّي :

لاَ نَعذُلُ المَرَضَ الَّذي بِكَ شَائِقٌ   أَنتَ الرِّجَالَ وشَائِقٌ عِلاَّتِهَا[٢٢٧]

فقال : " (شائقٌ) خبر مبتدأ مقدَّمٌ و (أنت) مبتدأ ؛ أي : أنت شائقٌ الرِّجالَ وعِلَلَها، ولا يجوز أن يكون (شائقٌ) مبتدأ و (أنت) فاعل بـ (شائق) لأنَّ اسم الفاعل إنَّما يعمل عمل الفعل إذا كان [معتمدًا][٢٢٨]على شيءٍ قد عمل في الاسم قبله ؛ أعني : كأن يكون خبرًا لمبتدأ ، أو فاعلاً لفعل ، أو صفة لموصوف ، أو حالاً لذي حال ، ونحو ذلك " [٢٢٩]. وهو باشتراطه (الاعتماد) لإعمال اسم الفاعل يوافق رأي الجمهور[٢٣٠] .

من باب (أفعل) التّفضيل

المسألة الأولى : حذف (مِنْ) الجارة للمفضَّل عليه

وهذا الحكم مختصٌّ به (أفعل) المجرَّد من (آل) والإضافة ، فهو الّذي تلحقه (مِنْ) جارةً للمفضَّل عليه ، ولكنَّها قد تُحذف كما حُذفت في قول المتنبِّي :

أُغَالِبُ فِيكَ الشَّوقَ والشَّوقُ أَغلَبُ
وأَعجَبُ مِنْ ذَا الهَجرِ والوَصْلُ أَعجَبُ(٢٣١)

فقدَّرها ابن سِيْدَه بـ : والشَّوقُ أغلبُ منِّي له ، وقال : " حَذفَ للعلم بما يعني ؛ كقولنا : (الله أكبر) ، أي : من كلّ شيء فحذف "(٢٣٢)، ثُمَّ استشهد بما استشهد به سيبويه في المسألة ، وهو قول سُحيم بن وَثيل :

مَرَرتُ على وادي السِّباعِ ولا أرَى ... كَوَادي السِّباعِ حينَ يُظْلِمُ وَاديَا
أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَئِيَّةً ... وأَخْوَفَ إلاَّ مَا وَقَى اللهُ سَارِيَا

يقول سيبويه : " أراد : أقلّ به الرَّكبُ تئِيَّةً منهم به ، ولكنَّه حذف ذلك استخفافًا ؛ كما تقول : أنت أفضلُ ، ولا تقول : مِن أحد ، وكما تقول : الله أكبرُ ، ومعناه : الله أكبرُ مِن كلّ شيء "(٢٣٣) .

المسألة الثّانية : صياغة (أفعل) من الفعل الثُّلاثي

وهذا هو أهمُّ شرط في الشُّروط الّتي يجب توافرها في الفعل الّذي يُصاغ منه (أفعل) التَّفضيل(٢٣٤)، وابن سِيْدَه ذكره مرَّتين ، ولكنَّه في كلتا المرَّتين لم ينصَّ عليه كشرطٍ من شروط صياغة (أفعل) التَّفضيل ، وإنَّما كان " يعتذر " للمتنبِّي عن صياغته (أفعل) من غير الثُّلاثي ؛ حيث قال عند شرحه لقول المتنبِّي :

إِبْعَدْ بَعدتَ بَيَاضًا لا بَيَاضَ لَهُ لأَنْتَ أَسوَدُ في عَينِي مِنَ الظُّلَمِ (٢٣٥)

" أمَّا قوله : أسود في عيني من الظُّلم ، فخطَّأه فيه قوم ، قالوا : إنّ فِعْلَ هذا على أكثر من ثلاثة أحرف ، وهو (اسودَّ) فلا تقع المفاضلة إلاَّ بأشدَّ وأبين وغيرهما من الأفعال الثُّلاثية الّتي تُصاغ ؛ ليوصل بها إلى التَّعجُّب من الأفعال الّتي على أكثر من ثلاثة ، وهذا منهم غلط ؛ ليست (أفعل) هنا للمفاضلة ، ولا (مِنْ) متعلّق بأسود على حدِّ تعلُّق (مِنْ) بـ (أفضل) في قولك : زيدٌ أفضل من عمرو ، وإنَّما هو كقولك : لأنت أسود معدود من الظُّلم في عيني ، فـ (مِنْ) غير متعلّقة بأسود كتعلُّق (مِنْ) بـ (أفعل) الّتي للمفاضلة ، وإنّما هي في موضع رفعٍ حالّةً محلَّ الظَّرف بمنزلتها في قول الأعشى :

فلستَ بالأكثرِ منهمْ حصى وإنَّما العِزَّةُ للكاثر

ولا يجوز أن تكون (مِنْ) متعلّقة بـ (الأكثر) ؛ لأنَّ اللاَّم تعاقب (مِنْ) وإنَّما هي هنا بمنزلة الظَّرف "(٢٣٦)

وكما اعتذر للمتنبِّي من هؤلاء القوم ، اعتذر له من ابن جنِّي الّذي أخذ عليه قوله :

وأَغرَبُ منْ عَنْقَاءَ في الطَّيرِ شَكْلُهُ وأَعْوَزُ منْ مُسْتَرفِدٍ منهُ يُحرَمُ (٢٣٧)

حيث صاغ أفعل التَّفضيل (أعوزُ) من الفعل غير الثُّلاثي (أعوزَ)(٢٣٨)، فقال ابن سِيْدَه : " قال : أعوزُ ، وإنّما هو أشدُّ إعوازًا ؛ لأنَّه جاء به على حذف الزَّائد ، هذا قول أبي الفتح ، وليس على حذف الزَّائد كما قال ؛ لأنَّه يُقال : عازَه الأمر وأعوزَه ، فـ (أعوزُ) في بيت المتنبِّي على (عازَ) لا على (أعوزَ) وإنَّما يُتوهم حذف الزَّائد إذا لم يوجد عنه مندوحة ؛ كقولهم : ما أعطاه للدِّرهم ، وآتاه للجميل ، وأولاه للمعروف ، فإنَّ هذا كلَّه على حذف الزَّائد "(٢٣٩) .

من باب النَّعت

المسألة الأولى : اشتراط كون الصِّفة مشتقَّة

فإذا جاءت جامدة أُوِّلت بالمشتق[٢٤٠]؛ وهذا ما فعله ابن سِيْدَه في (قُطْن) من قول المتنبِّي :

رَمَاني خِسَاسُ النَّاسِ مِنْ صَائبِ استِهِ وآخَرُ قُطْنٌ منْ يَدَيهِ الجَنَادلُ[٢٤١]

حيث إنَّه عندما أراد أن يعربها صفةً لـ (آخرُ) ، و (قُطْنٌ) اسم ذات جامد ، وهو ما عبَّر عنه بـ (الجوهر) أوَّله بـ (ليِّن) ليصحَّ النعتُ به[٢٤٢]، وقاسه على ما حكاه سيبويه عن العرب من قولهم : مررت بسرجٍ خزٍّ صفته ، أي : ليِّن ، وقولهم : مررت بقاعٍ عرفجٍ كلّه ، أي : خشن[٢٤٣]، وإنَّما لزم أن تكون الصِّفة بالمشتق ، أو الجاري مجراه ؛ لأنَّ الغرض من الوصف هو الفرق بين مشتركين في الاسم ، " والفرق إنَّما يحصل بأمرٍ عارض يوجد في أحد الشَّيئين أو الأشياء دون باقيها ، وهذا إنَّما يكون في المشتقات "[٢٤٤] .

المسألة الثَّانية : الصِّفة والموصوف كالشَّيء الواحد

وقد نصَّ على هذا الحكم لهما عندما فصلت (الواو) بينهما في قول المتنبِّي:

إذَا تَرَحَّلتَ عَنْ قَومٍ وقَد قَدَرُوا أَن لا تُفَارِقَهُم فَالرَّاحِلونَ هُمُ[٢٤٥]

فإنَّ جملة (قد قدروا) حقُّها أن تُعرب صفةً للاسم النَّكرة (قوم) ، ولكنَّ ابن سِيْدَه أعربها حالاً ـــ كما مرَّ ـــ وقال : " ولولا هذه (الواو) لكان أولى من ذلك أن تكون الجملة في موضع الصِّفة للنَّكرة ، فأمَّا مع (الواو) فلا تكون صفة ؛ لأنَّ الصِّفة والموصوف كالشَّيء الواحد ، فإذا عطفتَ الصِّفة على الموصوف ، فكأنَّك عطفت بعض الاسم على بعض ، وهذا ما لا يسوغ ، وأمَّا

الحال فمنفصلة من ذي الحال فجاز الفصل بينهما لذلك "[٢٤٦]، وقد نصَّ على هذا الأمر أيضًا الفرَّاء ، وابن عصفور ، وابن أبي الرَّبيع[٢٤٧] .

المسألة الثَّالثة : حذف الموصوف وإقامة الصِّفة مقامه

وقد ذكر هذا الحكم مرَّتين ؛ إحداهما بالتَّصريح ، والأخرى بالتَّلميح ، فأمَّا المرَّة الَّتي صرَّح فيها بالحكم فهي عند شرحه لقول المتنبِّي :

بَلَى يَرُوعُ بِذِي جَيْشٍ يُجَدِّلُهُ ذَا مِثلِهِ في أَحَمِّ النَّـقْعِ غِرْبِيبِ[٢٤٨]

حيث قال : " قوله : ذا مثله ، أقام فيه الصِّفة مقام الموصوف ؛ أي : ذا جيشٍ مثله ، وحسُن حذف الموصوف هـنا وإقامة الصِّفة مقامه لأمرين ؛ أحدهما : أنَّ (مثل) مضافة ، فشاكلت بذلك الأسماء ؛ لأنَّ الإضافة إنَّما هي للاسم ، والآخر : أنَّ لفـظ الموصوف المحذوف ـــ وهو الجيش ـــ قد تقدَّم مُظهرًا في قوله : بلى يروع بذي جيشٍ يُجدِّله "[٢٤٩]

وأمَّا المرَّة الأخرى الَّتي لَمَّح فيها بالحكم فهي عند شرحه لقول المتنبِّي :

لاَ تَلقَ أَفرَسَ مِنْكَ تَعرِفُهُ إلاَّ إذا ضَاقَتْ بِكَ الحِيَلُ[٢٥٠]

حيث قال : " قوله : (أفرسَ منك) صفة موضوعة موضع الاسم ؛ أي : رجلا أفرسَ منك وحسن وضع الصِّفة هنا موضع الاسم ؛ لأنَّها قد تقوَّت بقوله (منك) "[٢٥١]. وحَذْفُ الموصوف وإقامة الصِّفة مقامه من الأمور المتفق عليها عند جمهور النُّحاة[٢٥٢] .

من باب عطف النَّسق

مسألة : طريقة العطف على ضمير الرَّفع المتصل

وطريقته تكون إمَّا بتأكيده بضـــمير رفعٍ منفصـــل ؛ نحو : جئتُ أنا وزيدٌ، وإمَّا بالفصل بينهما [أي : بين المتعاطفين] بأيِّ فاصلٍ ؛ نحو قول الله تعالى :

﴿ لَوْ شَاءَ اللهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلا آباؤنَا ﴾ [الأنعام ١٤٨]

ولذا عندما قال المتنبِّي :

يُبَاعِدْنَ حِبًّا يَجْتَمِعْنَ ووَصْلُهُ فَكَيفَ بِحِبٍّ يَجتَمِعْنَ وَصَدُّهُ[٢٥٣]

بعطفِ (وصلُه) و (وصدُّه) على ضمير الرَّفع المتصل في (يجتمعْن) من دون توكيده ، أو فصله عن المعطوف بأيِّ فاصلٍ ، عدَّ ابن سِيْدَه هذا العطف ضرورة ، كالضَّرورة الَّتي ارتكبها عمر بن أبي ربيعة حين قال :

قُلتُ إذْ أقبَلَتْ وزُهرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ المَلا تَعسَّفنَ رَملا[٢٥٤]

حيث عطف (زُهر) على ضمير الرَّفع المستتر في (أقبلتْ) من دون توكيده ، أو فصله ، وقال : " ولو أسعده الوزن بتأكيد الضَّمير ؛ فقال : هي، لكان الرَّفع لا ضرورة فيه "[٢٥٥]، وهو بهذا يوافق رأي البصريين[٢٥٦]، أمَّا الكوفيون فقد جوَّزوا[٢٥٧]العطف على الضَّمير المرفوع المتصل دون فصلٍ في اختيار الكلام ، واحتجُّوا ببيت عمر بن أبي ربيعة السَّابق ، ووافقهم ابن مالك ؛ حيث قال بعد أن ذكر البيت : " رفع زهرًا عطفًا على الضَّمير المستكن في (أقبلتْ) مع التَّمكُّن من جعله مفعولاً معه "[٢٥٨]، كما احتجَّ بما حكاه سيبويه من قول بعضهم : " مررت برجلٍ سواءٍ والعدمُ "[٢٥٩]؛ حيث عطف (العدمُ) دون فصلٍ ، ودون ضرورة على ضمير الرَّفع المستتر في (سواء)، وبقول علي بن أبي طالب (رضي الله تعالى عنه): كنت أسمع رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم يقول: " كنتُ وأبوبكرٍ وعمرُ ، وفعلتُ وأبو بكرٍ وعمرُ ، وانطلقتُ وأبو بكرٍ وعمرُ "[٢٦٠].

وهذه الشَّواهد وإن كانت تعزِّز قول الكوفيين ، وابنَ مالك إلاَّ أنَّه ينبغي الحكم بقلَّة ما ورد منها ، وعدم القياس عليها .

من باب البدل

مسألة : حكم إبدال الاسم الظّاهر من ضميري المتكلّم والمخاطب

وقد نصَّ على منعه بقوله : " المخاطب لا يُبدل منه البتَّة "[٢٦١]، وعلّل سبب المنع بقوله : " لأنَّ المخاطب والمخبِر عن نفسه قد أمِن التباسهما ، فقد أغنى ذلك عن الإبدال منهما ؛ إذ البدل إنّما هو للبيان "[٢٦٢]، ولذا أعرب كلمة (هباتُك) في قول المتنبِّي :

وَأَنَّكَ لا تَجُودُ على جَوَادٍ هِبَاتُكَ أَنْ يُلَقَّبَ بِالجَوَادِ[٢٦٣]

أعربها : فاعلاً للفعل (تجود) وقال : " ولا تكون التّاء في (تجود) للمخاطبة ، وتكون (هباتُك) بدلاً من الضَّمير الّذي في (تجود) "[٢٦٤]، وهو في هذا يوافق سيبويه ، ويأخذ برأيه[٢٦٥]؛ إذ كما رفض الّذي رفضه سيبويه من إبدال الظّاهر من ضمير المخاطب في بدل كلّ من كلّ ، قَبِلَهُ في بدل الجزء من كلّ ؛ وصرَّح بذلك أثناء شرحه لقول المتنبِّي :

جَرَى الخُلْفُ إلاَّ فيكَ أَنَّكَ وَاحِدٌ وأَنَّكَ لَيْثٌ ، والمُلُوكُ ذِئَابُ[٢٦٦]

إذ أعرب المصدر المؤوّل من (أنّكَ واحدٌ) بدلاً من (الكاف) في (فيك) وقال : " إنّما منع سيبويه في هذا بدل الجملة من الجملة ؛ أعني : الكلّ من الكلّ الّذي هو هو ، فأمّا بدل الجزء من الكلّ ، فغير ممتنع ؛ كقولك : أعجبَتْني وجهُك ، وعجبت منك صبرِك " [٢٦٧]، وهذا الّذي نصَّ عليه هو المشهور من أقوال العلماء[٢٦٨] ، بل قد حكى ابن يعيش الإجماع على جوازه في بدل الاشتمال[٢٦٩]، أمّا الأخفش[٢٧٠] والكوفيون[٢٧١]فقد جوَّزوا الإبدال من ضميري المتكلّم والمخاطب مطلقًا ؛ أي : في بدل كلّ من كلّ ، وبدل بعضٍ من كلّ ؛ فصحّ على مذهبهم : رأيتك زيدًا ، على أنَّ (زيدًا) بدل من (الكاف) ورأيتني عمرًا ، على أنَّ (عمرًا) بدل من(الياء) ، ورأي الجمهور هو الرَّاجح

في المسألة " لأنَّ الغرض من البدل البيان ، وضميري المخاطب والمتكلّم في غاية الوضوح ، فلم يحتج إلى بيان " [٢٧٢]

من باب التّرخيم

مسألة : ترخيم المضاف

التَّرخيم هو : " حذف أواخر الأسماء الأعلام المفردة ، ولا يكون إلاّ في النِّداء ... ولا يُرخَّم إلاّ ما استحقَّ البناء على الضَّمِّ مِمَّا عدد حروفه أكثر من ثلاثة أحرف " [٢٧٣]، وواضحٌ من تعريفه أنَّه لا يكون إلاّ في النِّداء ، ولا يدخل الأسماء المضافة ، وهذا هو رأي البصريين[٢٧٤]، أمَّا الكوفيون فلم يمنعوا ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه[٢٧٥]، وابن سِيْدَه لمَّا كان آخذًا برأي البصريين عدَّ ترخيم (عمرو حابِ) في قول المتنبِّي :

مَهْلاً ألا للَّه ما صَنَعَ القَنا ... في عَمْرِو حَابِ وَضَبَّةَ الأَغْتَامِ[٢٧٦]

ضرورة[٢٧٧]؛ لأنَّه قدَّره بـ (عمرو بن حابس) ؛ أي إنَّه مضاف قد رُخِّم في غير نداء ؛ أي فقدَ شرطي قياسيَّة التَّرخيم .

أمَّا رأي الكوفيين فيضعِّفه أنَّ التَّرخيم إمَّا أن يكون في المضاف ، أو في المضاف إليه ، وترخيم المضاف يقتضي حذف أوسط الكلمة ؛ لأنَّ المضافَ إليه تتمته ، وترخيم المضاف إليه لا يستقيم ؛ لأنَّه ليس بمنادى[٢٧٨].

من باب أسماء الأفعال

مسألة : عمل (بَلْهَ)

ولها عملان ؛ النَّصب : وذلك إذا عُدَّت اسـم فعلٍ بمعنى : دعْ واتركْ ، فإنَّ ما بعدها يكون منصوبًا بها ، والجرُّ : وذلك إن عُدَّت مصدرًا مضافًا إلى ما

بعده ، فيكون ما بعدها مجرورًا على أنَّه مضافٌ إليه[٢٧٩]، وقد صرَّح ابن سِيْدَه بعمليها هذين عند شرحه لقول المتنبِّي :

أَقَلُّ فَعَالِي بَلْهَ أَكْثَرَهُ مَجدُ   وذَا الجِدُّ فِيهِ نِلتُ أم لم أَنَلْ جَدُّ[٢٨٠]

فقال : " (بَلْهَ) يُنصب بها ويُجر ، النَّصب على أنَّه اسمٌ للفعل كـ (رويد) ، والجرُّ على أنَّه مصدر ، وإن لم يكن له فعل ، فقد وجدنا مصدرًا دون فعل كـ (ويل) وأخواتها "[٢٨١] .

من باب ما لا ينصرف

مسألة : منع الاسم الأعجمي من الصَّرف

وقد نصَّ على هذا لمَّا شرح قول المتنبِّي :

وَكَأَنَّما عِيسَى بنُ مَريَمَ ذِكرُهُ   وكَأَنَّ عَازَرَ شَخْصُهُ المقْبورُ[٢٨٢]

فقال : " وترك صرف (عازرَ) لأنَّه أعجمي "[٢٨٣]، ويعني بترك الصَّرف عدم التَّنوين ؛ لأنَّ الاسم هنا مستحقٌّ له ، ولكنَّه لم يُنوَّن للعلميَّة والعُجمة ، وهذا هو رأي الجمهور فيه[٢٨٤] .

وبهذه المسألة أكون قد أتيت على المسائل النَّحويَّة الَّتي صرَّح ابن سِيْدَه برأيه فيها خلال شرحه لمشكل شعر المتنبِّي ، والَّتي أكَّدت على أنَّ الرَّجل لم يكن في النَّحو بأقلَّ ممَّا هو عليه في اللُّغة ، وقد صدق حين أشاد بنفسه ذاكرًا اهتماماته الأدبيَّة والفلسفيَّة واللُّغويَّة والمنطقيَّة قائلاً : " إنِّي أجد علمَ اللُّغة أقلَّ بضائعي ، وأيسر صنائعي إذا أضفته لما أنا به من علم حقيق النَّحو ، وحوشي العروض ، وخفي القافية ، وتصوير الأشكال المنطقيَّة ، والنَّظر في سائر العلوم الجدليَّة "[٢٨٥] .

أمَّا عن أهم سمات منهجه في تلك المسائل ؛ فالّذي ظهر منها مجرَّد إشارات، ولكن يمكن عدُّها علامات على أمورٍ ، من أهمّها :

* استطاعته أن يقدِّم آراءه النَّحويَّة بعباراتٍ سهلةٍ واضحة ؛ لا لبس فيها، ولا غموض .

* تأثُّره بآراء البصريين في الغالب الأعم ، وخصوصًا سيبويه .

* اتباعه مسلك البصريين في القياس ؛ حيث إنَّه لم يستشهد إلاَّ بالشَّائع المعروف .

* انتهاجه في العلَّة المنهج التَّعليمي الَّذي يُقصد به المتعلّم في الدَّرجة الأولى.

وأخيرًا أرجو الله عزَّ وجلَّ أن أكون قد وفقت في أن أضيء جانبًا ـــ ولو كان محدودًا ـــ من جوانب علم النَّحو عند هذا العالم الكبير ، وأن أكون بعرضي لتلك المسائل ، وربطها بشعر المتنبِّي قد أضفت للدَّرس النَّحوي شواهد شعريَّة جديدة لأحد المولَّدين البارزين ، كما أرجوه عزَّ اسمه أن يهيأ لكتب ابن سِيْدَه الأخرى مَن يجمع ما تناثر فيها من آرائه النَّحويَّة الأخرى ، فإنَّها جديرةٌ بذلك ، وعلى الله تعالى قصد السَّبيل .

الحواشي والتعليقات

(١) انظر ترجمته في : فهرسة ابن خير ٣٥٦ – ٣٥٧ ؛ إنباه الرُّواة ٢/٢٢٥ – ٢٧ ؛ إشارة التَّعيين ٢١٠ – ٢١١ ؛ مرآة الجنان ٨٣/٣ ؛ البداية والنِّهاية ٩٥/١٢ ؛ البلغة ١٤٨ ؛ بغية الوعاة ١٤٣/٢ – ١٤٤ ؛ شذرات الذَّهب ٣٠٥/٣ – ٣٠٦ تراجم الأعلام ٢٦٣/٤ – ٢٦٤ ؛ كشف الظنون ٩٦١ ، ١٦١٦ ، ١٦١٧ ، ١٦٣٩ ، ١٩٩٧ ؛ نفح الطِّيب ٣٥١/٤ ؛ معجم المؤلِّفين ٣٦/٧ .

(٢) انظر : كشف الظُّنون ١٢٠٩ .

(٣) إنباه الرُّواة ٢٢٥/٢ .

(٤) عدا العبارة الَّتي قالها السُّيوطي في البغية ١٤٣/٢ ؛ وهي أنَّه : " كان حافظًا لم يكن في زمانه أعلم منه بالنَّحو ، واللُّغة والأشعار ، وأيام العرب ، وما يتعلَّق بها ".

(٥) شرح المشكل ١٨٨، و انظر : الكتاب ١٢١/١؛ اللُّباب ٤٧٤/١ ؛ الكُنَّاش ٢٤١/١ – ٢٤٢ ؛ التَّذييل والتَّكميل ٢٥٢/٢ ؛ الهمع ٢٢٦/١ .

(٦) انظر شرح البيت في : شرح ديوان المتنبِّي للعُكبري ١٦/٣ ؛ العرف الطيِّب في شرح ديوان أبي الطيِّب لليازجي ٢٧٣ .

(٧) انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ١٩٢/٤؛ العرف الطيِّب ٢١ .

(٨) شرح المشكل ١٥٦ ، وانظر المسألة في : الكتاب ١٣٠/١ – ١٣١ ؛ معاني القرآن للفرَّاء ٢٦٦/٣ ، ٢٨٥ ؛ الأمالي الشَّجريَّة ١١٧/٣ ، ١٥٤ ؛ البسيط ٣٠٣/١ .

(٩) انظر : شرح المشكل ١٨٨ .

(١٠) انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ٨٩/٢ ؛ العرف الطيِّب ٢٩٠ .

(١١) انظر : الكتاب ٣٧٩/١؛ معاني القرآن للفرَّاء ٤٦٦/١؛ المقتضب ٢٧٥/٣ ، ٢١٧/٤ شرح الكتاب للسِّيرافي ١١٨/١ – ١١٩ ؛ شرح اللُّمع ٣١٧/١ ؛ المرتجل ٣٠٢ ؛ التَّوطئة ١٩٤ ؛ شرح المقدِّمة الكافية ٧١٦/٣ ، ٩٨٦؛ شرح الكافية للرَّضي ٤٧١/١ البسيط ٣٠٨/١ .

(١٢) انظر : شرح المشكل ١٣٣ .

(١٣) انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ٢١٤/٤ ؛ العرف الطيِّب ١٧٢ ، والخصيبي هو الممدوح .

(١٤) انظر : اللُّباب ١١٩/٢ ؛ شرح المفصَّل ١٤٢/٣ ؛ التَّوطئة ١٦٧ ؛ شرح المقدِّمة الكافية ٧٢٤/٣؛ المقرَّب ٥٩/١؛ البسيط ٢٩٠/١؛ ارتشاف الضَّرب ٥٢٧/١ شرح اللَّمحة البدريَّة ٢٧٠/١ وعبارته : " الألى ، وتكون بغير (واو) والأشهر فيها القصر ... وقد تُمدُّ " .

(١٥) انظر : شرح المشكل ٧٨ .

(١٦) انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ٢٥٨/٢ ؛ العرف الطيِّب ٨٧ .

(١٧) انظر : الكتاب ٢٦٩/١ ؛ معاني القرآن للفرَّاء ٨٢/٣ ؛ معاني القرآن للأخفش ٣٧/١ ؛ معاني القرآن للزَّجَّاج ٤٥/٥ ؛ إعراب القرآن للنَّحَّاس ٢٢٠/٣ ؛ المسائل البغداديَّات ٢٦٢ ؛ شرح ملحة الإعراب ١٩٣ ؛ الأمالي الشَّجريَّة ٥٥٤/٢ ؛ البيان ٣٨٦/٢ ؛ شرح المفصَّل ٣/٤ ، ٨ ، ١٠٨ ؛ لباب الإعراب ١٧٧ .

(١٨) انظر : شرح المشكل ٣٣٧ .

(١٩) انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ٣٠٥/٣ ؛ العرف الطيِّب ٥٩٨ .

(٢٠) انظر نسبة الرَّأي إليهم في : المغني ٥٤/١ ؛ المساعد ٢٠٠/١ ، وقد ردَّه السَّمين الحلبي عليهم " بأنَّه لو كانت (آل) عوضًا من الضَّمير لما جُمع بينهما ، وقد جُمع بينهما ؛ قال النَّابغة :

رَحِيبٌ قطابُ الجيبِ منها رَفِيقةٌ بجسِّ النَّدامَى بَضَّة المتجرِّدِ

فقال : الجيب منها " انظر : الدرَّ المصون ٢١٥/١ .

(٢١) انظر : مشكل إعراب القرآن ٧٩٩/٢ ؛ الكشَّاف ٢١٥/٤ – ٢١٦ ؛ البحر المحيط ٤٠١/١٠ .

(٢٢) انظر : جواهر الأدب ٣٩٤ – ٣٩٥ ؛ الجنى ١٩٨– ١٩٩ ؛ تعليق الفرائد ٣٦١/٢

(٢٣) انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ٢٧٤/٢؛ العرف الطيِّب ٥٣٤ .

(٢٤) شرح المشكل ٣٠٦ .

(٢٥) انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ٢٢٥/١ ؛ العرف الطيِّب ١٨٩ .

(٢٦) شرح المشكل ١١٨ .

(٢٧) انظر : الكتاب ٢٢/١ ؛ المقتضب ٢٢٢/٣ ؛ الأصــول ٦٥/١ ؛ الإيضاح العضدي ٩٧ ؛ اللُمع ١١٠ ؛ شرح اللُمع ٣٤/١ ؛ المقتصد ٣٠٥/١ – ٣٠٦ ؛ شرح عيون الإعراب ٩٤ ؛ الأمالي الشّجريَّة ١٩٣/٣ ؛ أسرار العربيَّة ٦٩ ؛ نتائج الفكر ٧٦ ؛ التّوطئة ٢١٦ ؛ البسيط ٥٣٧/١ .

(٢٨) انظر : شرح المشكل ٣٥٦ ، والجوهر والعَرَض من مصطلحات المتكلّمين الّتي اعتنى بها نُحاة الأندلس ، يقول المحقّق الدكتور الدَّاية في مقدّمة التّحقيق ١٢ عند حديثه عن ابن سِيْدَه " واستفاد من خلفيته الثّقافيَّة الفلسفيَّة والمنطقيَّة وحكّمها في دراسة شعر المتنبِّي ، وصبغ كتابه بتلك الصِّبغة "، وقد وجدت السُّهيلي وهو من نحاة الأندلس استخدم أيضًا هذين المصطلحين في كتابه (نتائج الفكر) انظر : ٢٠٤ ، ٣٠٨ .

(٢٩) انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ٣٩٣/٢ ؛ العرف الطيِّب ٦٢٢ ، والنّشر : الرَّائحة الطيِّبة ، والفهر : الحجر يُسحق به الطِّيب ، والمداك : الصَّلاية الّتي يُسحق عليها.

(٣٠) شرح المشكل ٣٥٦ .

(٣١) انظر : الكتاب ١٠٨/١ .

(٣٢) شرح المشكل ٣٥٦ .

(٣٣) انظر : معاني القرآن للفــــرَّاء ٢٧٢/٣ ؛ مجاز القرآن ٦٥/١ ؛ معاني القرآن للأخفش ٤٧/١ – ٤٨ ؛ معاني القرآن للزَّجَّاج ٢٤٦/١ ؛ إعراب القرآن للنَّحَّاس ٧٢٠/٣ ؛ سِـــمْط اللآلي ٤٦٥/١ ؛ البيــــان ١٣٩/١ ؛ البحر المحيط ١٣٢/٢ ؛ الدرّ المصون ٢٤٥/٢ .

(٣٤) انظر : شرح المشكل ١١٨ .

(٣٥) انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ٢٢٥/١ ؛ العرف الطيِّب ١٨٩ .

(٣٦) انظر : شرح المشكل ٢١٩ .

(٣٧) انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ٨٠/٣ ؛ العرف الطيِّب ٣٥١ ، والعي : العجز عن الكلام ، والخطل : فساد النُّطق .

(٣٨) انظر : الكتاب ٤١/١ ، ٦٤ ؛ معاني القرآن للفرَّاء ١٠٤/١ – ١٠٥ ؛ المقتضب ١٢٨/٤ – ١٢٩ ؛ الأصول ٦٤/١ ؛ الإيضاح العضدي ٤٣ ؛ اللُّمع ١١٠ – ١١١ ؛ شرح اللُّمع ٣٥/١ ؛ شرح اللُّمع للواسطي ٣١ ؛ المقتصد ٢٧٨/١ ؛ شرح عيون الإعراب ٩٥ ؛ شرح ملحة الإعراب ١٤٨ ؛ أسرار العربيَّة ٧٣ ؛ التَّوطئة ٢٢١ أمالي ابن الحاجب ٧٩/٣ ؛ المقرَّب ٨٣/١ ؛ البسيط ٥٥٤/١

(٣٩) انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ٢٦٦/١ ؛ العرف الطَّيِّب ٣٠٣ ، والحِمام : الموت والمصفود : المقيَّد .

(٤٠) انظر : شرح المشكل ١٩٥ .

(٤١) انظر : الأصول ٦٤/١ ؛ الإيضاح العضدي ٤٤ ؛ اللُّمع ١١٠ – ١١١ ؛ شرح اللُّمع ٣٥/١ ؛ شرح اللُّمع للواسطي ٣١ ؛ المقتصد ٢٧٩/١ ؛ شرح ملحة الإعراب ١٤٩ ؛ أمالي ابن الحاجب ٧٩/٣ ؛ المقرَّب ٨٣/١ .

(٤٢) انظر : شرح المشكل ١٠٨ .

(٤٣) انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ٢٠٢/٤ ؛ العرف الطَّيِّب ١٥٤ ، وحُيِّن : أي أهلك .

(٤٤) انظر : الكتاب ١٦٥/١ – ١٦٦ ؛ الأصول ٦٣/١ ؛ الإيضاح العضدي ٤٨ ؛ شرح اللُّمع ٣٦/١ ؛ المقتصد ٢٧٤/١ – ٢٧٥ ؛ شرح ملحة الإعراب ١٤٨ ؛ أسرار العربيَّة ٧٣ ؛ المقرَّب ٨٣/١ ؛ شرح الكافية للرَّضي ٢٣٧/١ ؛ البسيط ٥٤٧/١ – ٥٤٨ ؛ ارتشاف الضَّرب ٥٤/٢ .

(٤٥) انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ٣٦/٤ ؛ العرف الطَّيِّب ٣٠ .

(٤٦) شرح المشكل ٤٩ .

(٤٧) انظر : الكتاب ٩٨/١ ، ٢٠٨ ؛ الإيضاح العضدي ٣٤ ، ٢٠١ ؛ المقتصد ٢٤٠/١ ٦٨١ ؛ الأمالي الشَّجريَّة ١٠٤/١ – ١٠٥ ؛ نظم الفرائد ٦٤ ؛ شواهد التَّوضيح والتَّصحيح ١١٠ .

(٤٨) انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ٣٢٥/٣ ؛ العرف الطَّيِّب ٢٦١ .

(٤٩) شرح المشكل ١٦٩ .

(٥٠) ينقل ابن الشَّجري في أماليه ٢٩٩/١ ، والعُكبري في شرحه لديوان المتنبِّي ٣٢٦/٣ عن ابن جنِّي عند شرحه للبيت أنَّه قال : " كلَّمته [أي : المتنبِّي] وقت القراءة عليه ، فقلت له : بأيِّ شيءٍ تتعلَّق (الباء) من (بأن) ؟ فقال : بالمصدر الَّذي هو (وفاؤكما) فقلت له : وبمَ ارتفع (وفاؤكما) ؟ فقال : بالابتداء ، فقلت : وما خبره ؟ فقال : كالرَّبع ، فقلت : وهل يصحُّ أن تُخبر عن اسمٍ وقد بقيت فيه بقيَّة ، وهي (الباء) ومجرورها ؟ فقال : لا أدري ما هو .. " ، وفي الخصائص ٤٠٢/٢ معناه ، وقد عدَّه الجرجاني في دلائل الإعجاز ٨٣ " من فساد النَّظم " ، وأدرجه ابن هشام في المغني ٥٤١/٢ تحت باب ‹ في ذكر الجهات الَّتي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها › ، أمَّا ابن الحاجب فقد دافع عن المتنبِّي والتمس لقوله عدَّة مخارج ، انظر : أماليه ١٠٩/٣ – ١١٠ .

(٥١) أظنُّه قد تفرَّد بهذه التَّسمية لـ (كان) ؛ لأنِّي لم أجدها عند غيره من النُّحاة .

(٥٢) انظر : شرح المشكل ٢٩٤ .

(٥٣) انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ٢٤٦/٤ ؛ العرف الطيِّب ٥١٤ .

(٥٤) انظر : الكتاب ٢١/١ .

(٥٥) ممَّن نصَّ على مجيء (كان) تامَّة : الفرَّاء في معانيه ١٨٦/١ – ١٨٧ ، والمبرِّد في المقتضب ٩٥/٤ – ٩٦ ، وابن السَّرَّاج في الأصول ٩١/١ ، والزَّجَّاجي في الجمل ٤٩ ، والفارسي في المسائل البغداديَّات ١١٣ ، وابن جنِّي في اللُّمع ١٢١ ، والصَّيمري في التَّبصرة والتَّذكرة ١٩١/١ ، وابن برهان في شرح اللُّمع ٤٨/١ ، والواسطي في شرح اللُّمع ٣٩ ، والحريري في شرح ملحة الإعراب ٢٤٤ ، وابن الشَّجري في أماليه ٥٢/١ ، ٣٠/٢ ، والأنباري في أسرار العربيَّة ١٣٤ ، والشَّلوبين في التَّوطئة ٢٢٥ ، وابن عصفور في المقرَّب ٩٢/١ ، وأبو حيَّان في ارتشاف الضَّرب ٧٧/٢

(٥٦) انظر : البسيط ٧٣٨/٢ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطي ٨٦٥/٢ .

(٥٧) انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ٢٠٨/٣ ؛ العرف الطيِّب ١٣١ ، والمرجل : القدر، والأجدل : الصَّقر .

(٥٨) شرح المشكل ٩٨ – ٩٩ ، وانظر : الكتاب ١٣٣/١ .

(٥٩) هو العباس بن مرداس ، والبيت في ديوانه ٨٧ ، وهو من شواهد : الكتاب ١٤٨/١ ؛ الإيضـــاح العضدي ١٠٩ ؛ الخصائص ٣٨١/٢ ؛ شرح اللُّمع ٢٤٣/١ ؛ الإنصاف ٧١/١ ؛ شرح المفصَّل ٩٩/٢ ؛ المقرَّب ٢٥٩/١ ؛ شرح الكافية الشَّافية ٤١٨/١ ؛ شـــرح الكافية للرَّضي ١٤٦/٢ ، وقد أفرد ابن شُقير بابًا في كتابه ‹ المحلّى › ٨٥ سـمَّاه (النَّصب بإضمار " كان ") .

(٦٠) انظر : الكتاب ٢٩٣/١ — ٢٩٤ ؛ الأصول ٢٥٤/٢ ؛ معاني الحروف ١٢٩ ، ١٣٠ المنصف ١١٦/٣؛ الإنصاف ٧١/١ ؛ شرح المفصَّل ٩٩/٢ ، ١٢٢/٨ ؛ الجنى ٣٣٣ ، ٥٢٨ ؛ التَّصريح ١٩٤/١ ، ١٩٥ .

(٦١) من الَّذين صرَّحوا بأنَّها الأمُّ في بابها : المبرِّد في المقتضب ٣/ ١٦٧ ، وابن بابشاذ في شرح المقدِّمة المحـــسبة ٣٤٩/٢ ، والعُكبري في اللُّباب ١٦٥/١ ، وابن يعيش في شرح المفصَّل ٩٧/٧ ، وابن جمعة في شرح ألفيَّة ابن معطي ٨٦٤/٢ .

(٦٢) انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ١٣٩/٣؛ العرف الطيِّب ٤٣٤ .

(٦٣) انظر : شرح المشكل ٢٦٠ .

(٦٤) انظر : الكتاب ٢٨٠/١ ، ٢٨٦ ؛ المقتضب ١٠٩/٤ ؛ الأصول ٢٢٩/١ ؛ المحلَّى ١٤ علل النَّحو ٢٣٥ ؛ اللاَّمات للزَّجَّاجي ١٣٦ ؛ اللُّمع ١٢٤ ؛ شرح اللُّمع للواسطي ٤٧ المقتصد ٤٤٣/١ ؛ شرح عيون الإعراب ١٠٩ ؛ شرح المقدِّمة المحسبة ٢١٦/١ ؛ شرح ملحة الإعـــراب ٢٣٦ ؛ الإنصـــاف ١٧٦/١ ؛ التَّوطئة ٢٣١ ؛ شرح المقدِّمة الكافيـــة ٩٦١/٣ ؛ المقرَّب ١٠٦/١ ؛ البسيط ٧٦٨/٢ ؛ ارتشاف الضَّرب ١٢٨/٢ .

(٦٥) انظر : الإفصـــاح ٢٨١ — ٢٨٢ ؛ منثور الفوائد ٥٩ ؛ المفصَّل ١٧٣ ؛ شرح المفصَّل ١١٤/٣ ؛ الكُنَّاش ٢٥٩/١ ؛ المغني ٤٨٩/٢ — ٤٩٣ .

(٦٦) انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ١٥٦/٢ ؛ العرف الطيِّب ١٩٨ ، والنِّبر : دويبة تلسع الإبل فيُرِم موضع لسعها

(٦٧) شرح المشكل ١٢٧ ، ولعلَّ قوله الأوَّل ؛ وهو أنَّ (نوالاً) اسم (كأنَّ) هو الأقوى ؛ لأنَّه لا يحتاج إلى تقدير محذوف ، و " كلامٌ بلاحذف أحسن من كلامٍ بحذف ". البسيط ٨٣٤/٢ .

(٦٨) انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ١٥٨/١ ؛ العرف الطيِّب ٢٣٤ .

(٦٩) شرح المشكل ١٥٥ .

(٧٠) انظر : الكتاب ٣٥/١ – ٣٦ .

(٧١) انظر : ارتشاف الضَّرب ١٣٣/٢ – ١٣٤ .

(٧٢) المقتضب ٩٩/٤ ؛ الجمل للزَّجَّاجي ٤٩ – ٥٠ ؛ الإيضاح العضدي ١٠٣ – ١٠٤ شرح المقدِّمة المحسبة ٣٥٣/٢ ؛ المفصَّل ١٣٣ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١٩٢/١ ؛ أسرار العربيَّة ١٣٥ ؛ الهادي في الإعراب ٦٨ ؛ شرح المفصَّل ١١٤/٣ – ١١٦ ؛ شرح الكافية الشَّافية ٢٣٥/١ ؛ شرح الكافية للرَّضي ٢٨/٢ ؛ فاتحة الإعراب ١١٠ ؛ الملخَّص ٢١٤/١ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطي ٦٤٩/١ .

(٧٣) انظر : المقتضب ٩٩/٤ ؛ الأصول ٢٣٢/١ ؛ المقتصد ٤٢١/١ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١٩٣/١ ؛ منثور الفوائد ٣٧ ؛ الإيضاح في شرح المفصَّل ٤٧٢/١ .

(٧٤) انظر : المقتصد ٤٢١/١ ؛ الإيضاح في شرح المفصَّل ٤٧٢/١ ؛ الكُنَّاش ٢٥٩/١ – ٢٦٠ .

(٧٥) انظر : الكتاب ٣٨٥/١ ؛ معاني القرآن للفرَّاء ١٠٦/٢ ؛ المقتضب ٢٧٧/٣ ؛ الأصول ١٢١/٢ ؛ المقتصد ٤٩٩/١ ؛ منثور الفوائد ٣٠ ؛ المفصَّل ٢٦٢ ؛ الأمالي الشَّجريَّة ٥٧/١ ؛ شرح المفصَّل ٨٨/٧ ؛ تسهيل الفوائد ٧٣ ؛ شرح الكافية للرَّضي ١٦٩/٤ ؛ فاتحة الإعراب ١٨٧ ؛ المغني ٥١٨ ؛ المساعد ٣٧٢/١ ؛ شفاء العليل ٤٠٢/١ .

(٧٦) انظر : الكتاب ٣٨٥/١ ؛ المسائل المنثورة ١١٠ ؛ شرح عيون كتاب سيبويه ١٧٨ .

(٧٧) انظر : منثور الفوائد ٣٠ ؛ شرح المفصَّل ٨٨/٧ ؛ شرح الكافية للرَّضي ٢٨٥/٢ .

(٧٨) انظر : منثور الفوائد ٣٠ ؛ شرح المفصَّل ٨٨/٧ ؛ فاتحة الإعراب ١٨٧ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطي ٥١٧/١ .

(٧٩) انظر : شرح ألفيَّة ابن معطي ٥١٧/١ .

(٨٠) انظر : شرح الكافية الشَّافية ٥٦٤/٢ ؛ البحر المحيط ٣٠٨/٥ ؛ المساعد ٣٧٢/١ ؛ شفاء العليل ٤٠٢/١ .

(٨١) انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ١٩١/٤ ؛ العرف الطيِّب ٢٨ ، والهبوة : الغبار.

(٨٢) شرح المشكل ٤٣ .

(٨٣) انظر : الكتاب ١٢٠/١ .

(٨٤) انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ٣٥٣/١ ؛ العرف الطيِّب ٧٩ ، والمنوطة : المعلَّقة.

(٨٥) في ديوانه ، وروايته فيه : فويقَ جبيلٍ شامخِ الرأسِ لم تكنْ لتبلغهُ حتَّى تكلَّ وتعملا

(٨٦) نسب السُّيوطي في الهمع ١٣٠/٦ القولَ بهذا النَّوع من التَّصغير إلى الكوفيين ، و الَّذي يظهر من أقوال البصريين أنَّهم يقولون به . انظر : كتاب الشِّعر ٣٩١/٢ ؛ الأمالي الشَّجريَّة ٢٥٦/٢ – ٢٥٧ ؛ الإنصاف ١٣٨/١ ؛ شرح الشَّافية ١٩١/١ .

(٨٧) شرح المشكل ٧٤ .

(٨٨) الكتاب ١٩/١ ، وانظر : المقتضب ١٢١/٣ .

(٨٩) انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ١٩٠/٣ ؛ العرف الطيِّب ٤٠ .

(٩٠) شرح المشكل ٥٦ .

(٩١) انظر : المقتضب ٢٨٢/٣ – ٢٨٣ ؛ مجالس العلماء ٢٠ ؛ المقتصد ٢١٥/١ ؛ الأمالي الشَّجريَّة ١٣١/١، ٢٥٤ ، ٨٦/٢ ؛ التَّوطئة ١٦١ ؛ شرح المقدِّمة الكافية ٣٣٢/١ ؛ توضيح المقاصد ٨/٢ ؛ التَّصريح ٢٧٤/١ ؛ الهمع ٢٥٨/٢ ؛ شرح الأشموني ١٢٧/٢ فتح الرَّبِّ المالك ٣٢٠ ؛ حاشية الصَّبان ٤٨/٢ .

(٩٢) انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ٣٧٩/٣ ؛ العرف الطيِّب ٤٠١ ، والفلا : الصَّحراء ، وأحداثها : أي صغارها ، والقشاعم : المسنَّة منها .

(٩٣) شرح المشكل ٢٤٠ ، وانظر : الخصائص ٤١٦/٢ ؛ الصِّحاح ٢٢٠/١ .

(٩٤) انظر : الكتاب ٢٣٥/١ – ٢٣٦ ؛ معاني القرآن للفرَّاء ١٢٥/١ – ١٢٦ ؛ المقتضب ١٤٤/٢، ٣٤٩/٣ ، ٥٩/٤ ؛ الأصول ١٧٣/١ ؛ ضرورة الشِّعر ٢١١ – ٢١٢ ؛ اللُّمع ١١٦ ؛ شرح اللُّمع ٤٢/١ ؛ شرح اللُّمع للواسطي ٣٦ ؛ شرح ملحة الإعراب ١٥٩ – ١٦٠ ؛ منثور الفوائد ٥٢؛ نتائج الفكر ١٦٨؛ التَّوطئة ١٦٢؛ المقرَّب ٣٠٢/١ ؛ البسيط ٢٦٤/١ ؛ توضيح المقاصد ٩/٢ ؛ التَّصريح ٢٧٧/١ ؛ البهجة المرضيَّة ١٥ ؛ شرح الأشموني ١٢٨/٢ ؛ فتح الرَّبِّ المالك ٣٢١ ؛ حاشية الصَّبان ٥٠/٢ .

(٩٥) انظر : شرح المشكل ٢٧٧ .

(٩٦) انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ٢٨١/٤ ؛ العرف الطيِّب ٤٧١ .

(٩٧) انظر : الكتاب ١٩/١ ؛ معاني القرآن للفرَّاء ١١٩/٢ ؛ معاني الحروف ٣٧ ؛ المسائل البغداديَّات ١٧٢ ؛ سرّ صناعة الإعراب ١٤١/١ ؛ شرح عيون كتاب سيبويه ٤٤ ؛ شرح اللُّمع ٤٧/١ ؛ المقتصد ٣٧٦/١؛ شرح اللُّمع للواسطي ٦٠ ؛ الإفصاح ٢٠٠ ؛ التَّوطئة ٢٤٧ ؛ شرح الكافية للرَّضي ٣٢٨/٢ ؛ البسيط ٤٦٣/١ ، ٢ ٨٥٥ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطي ٣٩٦/١ ؛ رصف المباني ٢٢٦ ؛ الجنى الدَّاني ٤٩ ، وقد حكى السَّمين الحلبي عن بعضهم القولَ بأنَّ) كفى) اســــم فعلٍ ، وخطَّأه . انظر : الدرَّ المصون ٥٨٦/٣

(٩٨) انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ١١٥/١؛ العرف الطيِّب ٩٤ .

(٩٩) أمَّا العُكبري فقد عدَّه اسمًا موصولاً ، والنَّاصــب له الفعل (تحسد) ؛ لأنَّ (ركب) من صلة (أيّ) ، وأراه الرأي الرَّاجح .

(١٠٠)شرح المشكل ٨٤ .

(١٠١)انظر : لإيضاح العضدي ٦٥ ؛ الإفصاح ٣١٠ ؛ البسيط ٢٧٦/١ ؛ الهمع ١٠/٣ .

(١٠٢)انظر : اللُّباب ١٣٢/٢ – ١٣٣ .

(١٠٣)انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ١٤٠/٤ ؛ العرف الطيِّب ٤٩٧ .

(١٠٤)شرح المشكل ٢٨٦ .

(١٠٥)انظر : الكتاب ١٦/١ – ١٧ ؛ معاني القرآن للفرَّاء ٣٩٥/١ ؛ المقتضب ٣٢١/٢ ؛ الأصول ١٧٨/١ ؛ شرح أبيات سيبويه للنَّحَّاس ٤٢ ؛ الجمل للزَّجَّاجي ٢٨ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافي ٣١٠/١ – ٣١١ ؛ الإيضاح العضــدي ١٧٣ – ١٧٤ ؛ المحتسب ٥١/١ ؛ الصَّاحبي ٣٨٩ ؛ التَّبصــرة والتَّذكرة ١١٠/١ ؛ شرح اللُّمع ١٢٢/١ المقتصد ٦١٣/١ ؛ شرح عيون الإعراب ٤٧٩ ؛ الأمالي الشَّجريَّة ٢٨٥/١ ؛ نتائج الفكر ٣٣٠ ؛ التَّوطئة ٢٠٥ ؛ شــواهد التَّوضيــح والتَّصحــيح ١٩٠ ؛ البسيط ٤٢٢/١ ؛ الهمع ١٧/٥ – ١٨ .

(١٠٦)شرح المشكل ٢٨٦ .

(١٠٧)البسيط ٤٢٣/١ .

(١٠٨)هذا مذهب الجمهور . انظر : الكتاب ١٦/١ ؛ معاني القرآن للفرَّاء ٣٩٥/١ ؛ مجاز القرآن ٢٢٩/١ ؛ معاني القرآن للأخفش ٥٣٤/٢ ؛ تأويل مشكل القرآن ٢٢٩ ؛ المقتضب ٣٢٠/٢ ، ٣٤٢ ، ٣٣٠/٤ ؛ معاني القرآن للزَّجـــَّاج ٣٨٠/٢ ؛ الأصول ١٧٧/١ – ١٧٨ ؛ إعراب القرآن للنَّحَّاس ١٥٤/٢ ؛ المسائل العضديَّات ٩٩ ؛ مشكل إعراب القرآن ٣٣٢/١ ؛ البيان ٣٧٦/١ ، ولابن الحاجــب في المسألة رأيٌ مخالف ؛ فقد نصَّ في أماليه ٩٧/٤ – ٩٨ على أنَّ ما ورد في الآيــة الكريمة : " صحَّ من وجهين : أحدهما – أنَّ) اختار) تارةً يتعدَّى بنفسه ، وتارةً بحرف الجر كقولك : استغفرت الله الذّنب ، ومن الذّنب ، فليست) من) فيه محذوفة ، وإنَّما هي أحد اللُّغتين ، والآخر – أنَّه معدَّى بنفســـه ، وجاءت) من) على سبيل الزِّيادة لا على أنَّه معدَّى بـ) من) ، ثُمَّ حُذفت ؛ كقولك : ما ضــربت أحدًا ، وما ضــربت من أحد "

(١٠٩)انظر : الأصول ١٧٧/١ ؛ المقتصد ٦١٤/١ ؛ الدُّرَّ المصون ٤٧٥/٥ .

(١١٠)انظر : انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ٣٥٩/١ ؛ العرف الطَّيِّب ٧٩ .

(١١١)شرح المشكل ٧٦ .

(١١٢)يقول ابن مالك : وعدِّ لازمًا بحرفِ جرِّ   وإنْ حُذف ، فالنَّصب للمنجرِّ
نقلاً ، وفي أنَّ وأنْ يطَّرِدُ   معَ أمْنِ لَبْسٍ : كعجِبْتُ أنْ يدُوا

(١١٣)انظر : الكُنَّاش ٨٨/٢ .

(١١٤)الأمالي الشَّجريَّة ١٣٣/٢ .

(١١٥)انظر : معاني القرآن للفرَّاء ٢١١/١ ؛ معاني القــرآن للأخفــــش ١٤٤/١ ؛ المقتضب ٣٥/٢ ؛ الأصول ١٧٨/١ ؛ الأمالي الشَّجــريَّة ١٥٢/٣ ، ١٦٣ ؛ ارتشاف الضَّرب ٣٨٨/٢ .

(١١٦) انظر : الكتاب ١٧/١ ، ٤١٨ ، ٤٧٥ – ٤٧٦ .

(١١٧)انظر : المغني ٥٢٧/٢ .

(١١٨)انظر : انظر شرح البيت في : شرح العُكبري١٦٩/٣؛ العرف الطَّيِّب ١٤ ، واللَّهوات : جمع اللَّهاة ؛ وهي لحمةٌ في الحلق عند أصل اللِّسان .

(١١٩)شرح المشكل ٣٤ .

(١٢٠)انظر : شرح المقدِّمة المحسبة ٣٨٦/٢ ؛ الأمالي الشَّجريَّة ١٢٩/٢ ؛ الهادي في الإعراب ١٣٤ ؛ شرح الكافية الشَّافية ٦٣٦/٢ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطي ٤٨٧/١ ، ويقول الفرَّاء في معانيه ٩٢/١ : " العرب لا تكاد تقول : شكرتك ، إنَّما تقول : شكرت لك " ثُمَّ قال في مكانٍ آخر ٢٠/٢ " والعرب تقول : كفرتك وكفرت بك ، وشكرتك وشكرت بك وشكرت لك " وهما لغتان ، وأفصحهما باللاَّم ؛ لذا لم يذكر الكسائي في (ما تلحن فيه العامة) ١٠٢ ، وثعلب في (الفصيح) ٢٧٨ إلاَّ تعدِّيها باللاَّم .

(١٢١)انظر : اللاَّمات للزَّجَّاجي ١٤٧ ؛ اللاَّمات للهروي ٥٣ ؛ شرح المقدِّمة المحسبة ٣٦٩/٢ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١١٢/١ ؛ شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٠/١ ؛ شرح الألفيَّة لابن النَّاظم ٢٤٦ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطي ٤٨٨/١ ؛ أوضح المسالك ١٦/٢ .

(١٢٢)أصحاب هذا الرأي هم : المبرِّد في المقتضب ٣٣٨/٤ ، والزَّجَّاجي في الجمل ٣١ ، و ابن عصفور في شرح الجمل ٣٠٠/١، و ابن مالك في شرح الكافية الشَّافية ٦٣٦/٢ ، و ابن القواس في شرح ألفيَّة ابن معطي ٤٨٧/١ ، وأبو حيَّان في ارتشاف الضَّرب ٤٩/٣ .

(١٢٣) أصحاب هذا الرأي هم : ابن الشَّجري في أماليه ١٢٩/٢ ، و ابن النَّاظم في شرحه للألفيَّة ٢٤٦ ، و ابن أبي الرَّبيع في الملخَّص ٣٦٥/١ ، وابن هشام في أوضح المسالك ١٦/٢.

(١٢٤) انظر : تهذيب اللُّغة ٢٤٩/٤ ؛ الصِّحاح ٤١١/١ ؛ المحكم ١١٣/٣ .

(١٢٥) من أصحاب هذا الرأي : ابن درستويه وقد نسب الرَّأي إليه ابنُ عصفور في شرح الجمل ١/ ٣٠١ ، ووافق ابنَ درستويه السُّهيلي في نتائج الفكر ٣٥٢ ، وابنُ القيِّم في بدائع الفوائد ٧٣/٢ ٧٤ .

(١٢٦) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٢/١ ؛ البحر المحيط ٣٩٢/١ ، ٧٦/٤؛ المساعد ٤٤٤/١ .

(١٢٧) انظر : الكتاب ٣٧/١ – ٤٠ ؛ المقتضب ٧٥/٤ ؛ الإيضاح العضدي ٦٦ ؛ الأمالي الشَّجريَّة ١٢٠/١ ؛ التَّوطئة ٢٧٦ ؛ شرح المقدِّمة الكافية ٣٣٩/١ ؛ المقرَّب

٢٥٠/١ ؛ تسهيل الفوائد ٨٦ ؛ البسيط ٣٠٣/١ ؛ الهمع ١٣٧/٥ ؛ شرح الحدود ١٥٢ .

(١٢٨)انظر : انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ٣٥٥/٣ ؛ العرف الطيِّب ٣١١ .

(١٢٩)شرح المشكل ٢١٢ .

(١٣٠)انظر : انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ٨٧/١ ؛ العرف الطيِّب ٤٦١ .

(١٣١)شرح المشكل ٢٧٢ ، وهو بقوله هذا قد لخصَّ رأي البصريين والكوفيين في المسألة ؛ فالتنازع من المسائل الخلافيَّة الَّتي تناولها الأنباري في إنصافه ٨٣/١ ‹ م : ١٣ › .

(١٣٢)انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ٥٠/١ ؛ العرف الطيِّب ٣٣٢ ، والنَّدى : الجود وشعوب : علمٌ للمنية .

(١٣٣)البيت في ديوان الهذليين ٥/٣ ، " وشهرا قُماح هما الكانون أشدُّ الشِّتاء بردًا ؛ سمِّيا شهري قُماح ؛ لكراهة كلِّ ذي كبدٍ شرب الماء فيهما " تهذيب اللُّغة ٨١/٤ .

(١٣٤)الحرف (إلاَّ) ساقطٌ من الأصل ، وقد أضفته لأنَّ المعنى يقتضيه .

(١٣٥)شرح المشكل ١٩٧ .

(١٣٦)انظر : المقتضب ٣٢٨/٤ – ٣٢٩ ؛ الأصول ١٩٠/١ ؛ الإيضاح العضدي ١٧٧ ؛ شرح اللُّمع ١٢٢/١ ؛ شرح اللُّمع للواسطي ٦٥ ؛ المقتصد ٦٣١/١ ؛ شرح عيون الإعراب ١٤٨ – ١٤٩ ؛ شرح ملحة الإعراب ٢٠٤ ؛ التَّوطئة ٢٠٨ ؛ شرح المقدِّمة الكافية ٤٨٤/٢ ؛ المقرَّب ١٤٤/١ .

(١٣٧)انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ١٤١/٢؛ العرف الطيِّب ١٦٨ .

(١٣٨)انظر : شرح المشكل ١١٦ .

(١٣٩)انظر : الكتاب ٢٨٤/١ .

(١٤٠)انظر : تهذيب اللُّغة ١٣٢/١٤ ؛ الصِّحاح ١٦٣٢/٤ ؛ لسان العرب ٤٨/١١ ؛ ارتشاف الضَّرب ٢٦٨/٢ .

(١٤١)انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ١٩/٢ ؛ العرف الطيِّب ٤٨٦ .

(١٤٢)شرح المشكل ٢٨٤ .

(١٤٣)انظر : الكتاب ٣٩٠/١ ؛ معاني القرآن للفرَّاء ١٧٧/٣ – ١٧٨ ؛ المقتضب ٢١٠/٣ الأصول ٢١١/١ ، ٧٩/٢ ، ١١٩ ؛ إعراب القرآن للنَّحَّاس ١٠٥/٢ ؛ الخصائص

٣٨٦/٢ ؛ المقتصد ٩٥٧/٢ – ٩٥٩ ؛ الإنصاف ٤٧٥/١ ؛ البسيط ٣٤٤/١ ، وسيأتي – بإذن الله تعالى – توضيحٌ آخر للمسألة في باب (العطف) .

(١٤٤)انظر : الكتاب ٢٧٥/١ ؛ معاني القرآن للفرَّاء ٢١٦/٢ ؛ المقتضب ٢٣٤/٣ ، ٢٥٣ ، ٢٦٩ ، ٣١٢/٤ ؛ الإيضاح العضدي ٢٠٠ ؛ المقتصد ٦٧٧/١ – ٦٧٩ ؛ شرح ملحة الإعراب ١٩٣ ؛ الأمالي الشَّجريَّة ٦/٣ ؛ نظم الفرائد ٢٢٩ ؛ التَّوطئة ٢١٢ ؛ شرح الكافية للرَّضي ٣٢/٢ ؛ الهمع ٩/٤ .

(١٤٥)انظر : شرح المشكل ٨٧ .

(١٤٦)انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ٢٦٢/٢ ؛ العرف الطيِّب ١١٥ ، والتمائم : جمع تميمة وهي خرزٌ يُعلَّق على المولود .

(١٤٧)يقول ابن بابشاذ في شرح المقدِّمة المحسبة ٣١٣/٢ " فإن قيل : فما تصنع بقوله سبحانه ﴿ هذه ناقة الله لكم آية ﴾ فآية حال ، وليست بمشتقَّة ؟ قيل : هي في معنى المشتق ؛ لأنَّ الآية العلامة ، والعلامة اسمٌ واقعٌ موقع المصدر ، والمصدر مشتق ، فهو يعود إلى الاشتقاق " ، وانظر : المقتصد ٧٢٥/٢ ؛ الأمالي الشَّجريَّة ٢٥٧/١ ، ٦/٣ ، ٩٨ نظم الفرائد ٢٢٤ ؛ شرح الألفيَّة لابن النَّاظم ٣١٢ .

(١٤٨)انظر : شرح المشكل ٣٥ .

(١٤٩)انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ١٧٠/٣ ؛ العرف الطيِّب ١٤ ، والمهمه : الفلاة الواسعة ، والقذف : البعيد .

(١٥٠)انظر نسبة الرَّأي إليهم عدا الفرَّاء في : البيان ٢٦٣/١ ؛ التَّبيين ٣٨٦ ؛ المغني ١٧٣/١ المساعد ٤٧/٢ ؛ ائتلاف النُّصرة١٢٤ ، أمَّا الفرَّاء فقد اشترط تقدير (قد) . انظر : معانيه ٢٤/١ ، ٢٨٢ .

(١٥١)انظر : معانيه ٢٤٤/١ .

(١٥٢)انظر : البحر المحيط ١٤/٤ ؛ الدرُّ المصون ٦٦/٤ .

(١٥٣)انظر : المقتضب ١٢٣/٤ ؛ معاني القرآن للزَّجَّاج ٨٩/٢ ؛ الأصول ٢١٦/١ ؛ الإيضاح العضدي ٢٧٦ – ٢٧٧ ؛ سرُّ صناعة الإعراب ٦٤١/٢ ؛ مشكل إعراب القرآن ٢٠١/١ ؛ الأمالي الشَّجريَّة ١٤٦/٢ ؛ الإنصاف ٢٥٢/١ ؛ المقرَّب١٥٣/١ ؛ لباب الإعراب ٣٢٨ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطي ٥٥٨/١ .

(١٥٤)انظر : التّبيين ٣٨٦ .

(١٥٥)انظر : المغني ١٧٣/١ .

(١٥٦)انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ٢٠/٢ ؛ العرف الطّيّب ٤٨٦ .

(١٥٧)شرح المشكل ٢٨٥ .

(١٥٨)انظر : سرّ صناعة الإعراب ٦٤١/٢ ، ٦٤٥ ؛ شرح اللُّمع ١٣٢/١ ؛ شرح اللُّمع للواسطي ٧٤ ؛ شرح ملحة الإعراب ١٩٢ ؛ الأمالي الشّجريّة ١١/٣ ؛ نظم الفرائد ٢٣١ ؛ التّوطئة ٢١٤ ؛ شرح المقدّمة الكافية ٥١٦/٢ ؛ شرح الكافية للرّضي ٤٠/١ البسيط ٨١٤/٢ ؛ رصف المباني ٤٨٠ ؛ الفصول المفيدة في الواو المزيدة ١٥٥ .

(١٥٩) لقد صرّح بضرورة مجيء صاحب الحال معرفة أو قريبًا من المعرفة جماعة ؛ منهم : ابن جنّي في اللُّمع ١٤٥ ، والمجاشعي في شرح عيون الإعراب ١٥٣ ، و الحريري في شرح ملحة الإعراب ١٩٠ ، والسُّهيلي في نتائج الفكر ٢٣٤ – ٢٣٦ ، والمهلّبي في نظم الفرائد ٢٢٨ ، وابن معطي في الفصول الخمسون ١٨٦ ، وابن الحاجب في شرح المقدّمة الكافية ٥٠٤/٢ ، وابن مالك في التّسهيل ١٠٩ ، وابن النّاظم في شرح الألفيّة ٣١٨ – ٣٢١ ، وأبو حيّان في ارتشاف الضّرب ٣٤٦/٢ ، وابن هشام في شرح شذور الذّهب ٢٥١ ، والسُّيوطي في الهمع ٢١/٤ .

أمّا سيبويه فقد جوّز مجيئها من النّكرة بلا مسوّغ على قلّة ، ووافقه الجرمي والمبرّد ، انظر: الكتاب ٢٧٢/١ ؛ المقتضب ٢٨٦/٤ ، ٢٩٠ ، ٣١٤ ، ٣٩٧ ، وانظر نسبة الرّأي إلى الجرمي في : إعراب القرآن للنّحّاس ١٢٦/٤ ؛ مشكل إعراب القرآن ٢٨٧/٢ .

(١٦٠)يقول السُّيوطي في الهمع ٢١/٤ : " من النّادر قولهم : عليه مائة بيضًا ، وفيها رجلٌ قائمًا ... ومن المسوّغات :

* النّفي كقوله تعالى : ﴿ وما أهلكنا مِنْ قرية إلاّ ولها كتابٌ معلوم ﴾ .

* والنّهي نحو : لا يركنن أحدٌ إلى الإحجام   يومَ الوغى متخوّفًا لحِمَامِ

* والاستفهام نحو : يا صاح هل حُمَّ عيشٌ باقيًا فترى ...

* والوصف نحو : ﴿ فيها يُفرقُ كلُّ أمرٍ حكيم أمرًا ﴾ ...

* والإضافة نحو : ﴿ في أربعة أيّام سواءً ﴾ ، ﴿ وحشرنا عليهم كلّ شيءٍ قُبلا ﴾ .

والعمل نحو : مررت بضارب هندًا قائمًا ... "

(١٦١)انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ٣٧٢/٣ ؛ العرف الطيِّب ٣٤٥ .

(١٦٢)شرح المشكل ٢١٤ – ٢١٥ .

(١٦٣)انظر : شرح الكافية الشَّافية ٧٣٧/٢ ؛ الفوائد الضِّيائيَّة ٣٨٤/١ – ٣٨٥ ؛ شرح الأشموني ٥٠٧/٢ .

(١٦٤)انظر : الكتاب ٢٧٢/١ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطي ٥٥٥/١ .

(١٦٥)انظر : شرح المشكل ٨٣ .

(١٦٦)انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ١١٠/١ ؛ العرف الطيِّب ٩٢ .

(١٦٧)انظر : الكتاب ٣٠٤/٢ ؛ الأصول ٤١٣/١ ؛ كتاب اللاَّمات للزَّجَّاجي ٦٦ ؛ اللُّمع ١٥٧ ؛ شرح اللُّمع للواسطي ٩٢ ؛ شرح عيون الإعراب ١٩٤ ؛ التَّوطئة ٢٤٨ ؛ البسيط ٨٥٧/٢ ؛ جواهر الأدب ٧٢ ؛ الجنى ٩٦ ؛ المغني ٢٠٨/١ .

(١٦٨)انظر : شرح المشكل ١٨٥ .

(١٦٩)انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ٨٧/٢ ؛ العرف الطيِّب ٢٨٥ ، والدَّر : الَّبن ، وأراد به العطاء .

(١٧٠)انظر : معاني القرآن للفرَّاء ٢٥٠/١ ، ١٠/٢ ، ٢٢/٣ ؛ تأويل مشكل القرآن ٥٧٢ ؛ الأمالي الشَّجريَّة ٣١/١ ؛ جواهر الأدب ٧٦ ؛ المغني ٢١٢/١ ، ويقول الرمَّاني في كتابه اللاَّمـــات ١٤٣ : " .. أمَّا قوله تعالى : ﴿ وقالوا الحمد لله الَّذي هدانا لهذا ﴾ [الأعراف ٤٣] فلا خلاف فيه أنَّ تقديره : هدانا إلى هذا ، فهذه لام (إلى) " ، وانظر اختيار هذا المعنى في الآية الكريمة عند : الأخفش في معانيه ٢٩٨/١ ، والزَّجَّاج في معانيه ٣٣٩/٢ ، والنَّحَّاس في إعرابه ٦١٢/١ .

(١٧١)انظر : شرح المشكل ١١٣ .

(١٧٢)انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ٢٥٠/٣ ؛ العرف الطيِّب ١٨٠ ، والتَّابعة : الظَّبية الصَّغيرة تتبع أمَّها ، والخاذل : الَّذي تخلَّف عن أصحابه فلم يلحق بهم .

(١٧٣)انظر : الكتاب ٣٠٧/٢ ؛ معاني القرآن للفرَّاء ٧٨/٢ ؛ المقتضـــب ٤٤/١ ، ٥٢/٤ ؛ الأصـــول ٤٠٩/١ ؛ اللُّمع ١٥٥ ؛ شرح اللُّمع للواسطي ٨٧ ؛ شرح عيون

الإعراب ١٩٠ ؛ الأمالي الشّجريّة ١١٢/٢ ؛ أسرار العربيّة ٢٥٩ ؛ التّوطئة ٢٤٣ ؛ جواهر الأدب ٣٣٨ ؛ الجنى ٣٠٩ ؛ المغني ٣١٩/١ .

(١٧٤)انظر : شرح المشكل ١١٦ .

(١٧٥)انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ١٤١/٢؛ العرف الطيّب ١٦٨ .

(١٧٦)انظر : شرح المشكل ٣٢١ .

(١٧٧)انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ٥٠/٢ ؛ العرف الطيّب ٥٧٢ .

(١٧٨)انظر : شرح اللُّمع للواسطي ٨٧ ؛ الأمالي الشّجريّة ١٩٧/١ ، ٥٢٩/٢ ؛ أسرار العربيّة ٢٥٩ ؛ التّوطئة ٢٤٣ ؛ جواهر الأدب ٣٣٨ ؛ الجنى ٣٠٩ ؛ المغني ٣١٩/١ .

(١٧٩)انظر : شرح المشكل ١٦٣ .

(١٨٠)انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ١٩٨/٢؛ العرف الطيّب ٥٣ ، والبرية : الخليقة ، ويوسى : من الأسى ، وهو الحزن .

(١٨١)انظر : جواهر الأدب ٣٣٩ ؛ الجنى ٣١٠ ؛ المغني ٣٢٠/١ .

(١٨٢)انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ٣١٨/٣ ؛ العرف الطيّب ٦١٥ ، والأطراف : أطراف القرون ، والأكفال : جمع كفل ؛ وهو العجز ، والآطال : الخواصر .

(١٨٣)انظر : شرح المشكل ٣٤٥ .

(١٨٤)انظر : الكتاب ٣٠٧/٢ ، ووافقه المبرِّد في المقتضب ١٣٧/٤ – ١٣٨ ، وابن السَّرَّاج في الأصول ٩٤/١ ، وأبو نصر القرطبي في شرح عيون كتاب سيبويه ٤٤ ، وابن بابشاذ في شرح المقدِّمة المحسبة ٢٣٦/١ ، وابن مالك في شرح الكافية الشّافية ٧٩٧/٢ ، وابن أبي الرَّبيع في الملخَّص ٥١٢ ، وأبو حيَّان في ارتشاف الضَّرب ٤٤٤/٢ ، والمرادي في الجنى ٣١٧ – ٣١٨ ، وابن هشام في المغني ٣٢٢/١ ، وابن عقيل في المساعد ٢٤٩/٢ .

(١٨٥)يقول أبو حيَّان في ارتشاف الضَّرب ٤٤٥/٢ " أمَّا الاستفهام فليس عامًا في جميع أدواته وإنَّما يحفظ ذلك مع (هل) في جميع ما ورد في النَّـــفي ... وفي إلحاق الهمزة بـ (هل) في ذلك نظر ، ولا أحفظه من لسان العرب " .

(١٨٦)انظر : معاني القرآن ٢٧٢/٢ – ٢٧٣ ، ٤٨٨ .

(١٨٧)هو سلمة بن يزيد الجعفي كما في ديوان الحماسة ٥٣٦/١ .

(١٨٨)انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ٥٥/٣ ؛ العرف الطيِّب ٢٩١ ، والقريحة : الَّتي بها قروح من طول البكاء .

(١٨٩)شرح المشكل ٢٠٣ ، و لقد صرَّح بإفادة (في) معنى التَّعليل الإربلي في جواهر الأدب ٢٧٩ ، واستشهد على ذلك بقول الله تعالى على لســان امرأة العزيز : ﴿ فَذَلِكُن الَّذِي لمُتَنني فِيهِ ﴾ [يوسف ٣٢] ، وقوله عليه الصَّــلاة والسَّلام : (عُذِّبت امرأة في هرَّة سجنتها حتَّى ماتت ، فدخلت فيها النَّار) صحيح مسلم ١٧٢/١٦ ، وانظر : شواهد التَّوضيح والتَّصحيح ٦٧ ؛ المغني ١٦٨/١ .

(١٩٠)انظر : شرح المشكل ٣٠٧ .

(١٩١)انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ١٥٥/٤؛ العرف الطيِّب ٥٣٦ ، ونساري : نغافل من السَّرى ؛ وهو مشي اللَّيل

(١٩٢)انظر : معاني القرآن للفرَّاء ١٣٦/١ – ١٣٧ ؛ الأصول ٤٢٤/١ ؛ الإيضاح العضدي ٢٥٧ ؛ اللُّمع ١٦٢ ؛ شـــرح اللُّمع ١٨٤/١ ؛ شرح اللُّمع للواسطي ٩٩ ؛ المقتصد ٨٤١/٢ ؛ شرح عيون الإعراب ٢١٠ ؛ الأمالي الشَّجريَّة ٢١٤/٣ ؛ أسرار العربيَّة ٢٦٥ ؛ اللُّباب ٣٨٣/١ ؛ التَّوطئة ٢٤٨ ؛ البسيط ٨٥٤/٢ .

(١٩٣)انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ١٩٨/٢؛ العرف الطيِّب ٥٣ .

(١٩٤)شرح المشكل ١٦٣ .

(١٩٥)انظر : معاني القرآن للفرَّاء ٣٢/١ ؛ المقتضب ٣٤٨/٢ ، ٦٠/٣ – ٦١ ، فهذا حكم حذفهما معًا ، أمَّا عن حذف حرف الجرِّ دون مجروره ، فقد صرَّح النُّحاة بعدم قياسيته ، انظر : الكتاب ٤٩/١ ، ١٢٨ ، ١٣٣ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافي ٩١/١ ؛ الأمالي الشَّجريَّة ١٣٢/٢ ، ٣٥٥ ؛ الكُنَّاش ٨٩/٢ ؛ الهمع ٢٢١/٤ ، أمَّا ابن مالك في شواهد التَّوضيح والتَّصحيح ٩٣ – ٩٤ فإنَّه ذكر مبحثًا كاملاً بعنوان (حذف عامل الجرِّ مع إبقاء عمله) ، وقال في ألفيَّته :

وقَد يُجرُّ بِسوى رُبَّ ، لدى حذفٍ ، وبعضُهُ يُرَى مُطَّرِدَا

(١٩٦)انظر : معاني القرآن للأخفش ٨٨/١ .

(١٩٧)انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ٣٥١/٣ ؛ العرف الطيِّب ٣٠٩ ، والميسم : من الوسم ؛ وهو التَّأثير بكيٍّ ونحوه .

(١٩٨)شرح المشكل ٢٠٨ .

(١٩٩) الأصول ٤١٥/١ .

(٢٠٠)انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ١٧٣/١؛ العرف الطَّيِّب ٤٨٤ ، ويجدِّله : يصرعه على الجدالة ؛ وهي الأرض ، والأحم : الأسود ، والنَّقع : الغبار ، والغربيب : الشَّديد السَّواد .

(٢٠١)شرح المشكل ٢٨٣ ، ومن الملاحظ أنَّ النصَّ يحتمل مسـألتين ؛ الأولى : ما نحن بصدده وهو اختصاص الأسماء بالإضافة ، والمسألة الثَّانية هي : حذف الموصوف وإقامة الصِّفة مقامه ، وهذه ستأتي ـ بإذن الله تعالى ـ في باب النَّعت .

(٢٠٢)انظر : شرح ملحة الإعراب ١٣٦؛ تسهيل الفوائد ١٥٥ ؛ التَّذييل والتَّكميل ٥٤/١ ؛ الهمع ٢٦٤/٤ .

(٢٠٣)انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ٣٠٥/٣ ؛ العرف الطَّيِّب ٥٩٨ .

(٢٠٤)شرح المشكل ٣٣٧ .

(٢٠٥)انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ١٧٥/٣؛ العرف الطَّيِّب ٢٩ ، والسِّماكان : نجمان نيِّران .

(٢٠٦)انظر : الكتاب ٨٤/١ ، ٢١١ ، ٢٢٦ ؛ معاني القرآن للفـرَّاء ٤٠٩/٢ ؛ المقتضب ٢٢٧/٣ ، ٢٧٩/٤ ؛ الإيضاح العضدي ٢٦٩ ؛ شرح اللُّمع ١٩٨/١ ؛ شرح اللُّمع للواسطي ٩٥ ؛ المقتصد ٨٨٣/٢؛ شرح ملحة الإعراب ١٣٧ ؛ أسرار العربيَّة ٢٨٠ ؛ اللُّباب ٣٨٩/١ ؛ التَّوطئة ٢٥٠ ؛ شرح المقدِّمة الكافية ٥٩٦/٢ ؛ المقرَّب ٢٠٩/١ ؛ البسيط ٣١٢/١ .

(٢٠٧)شرح المشكل ٤٦ .

(٢٠٨)انظر : شرح المشكل ٢١٤ .

(٢٠٩)انظر شرح البيت في : شرح العكبري ١ /٦٦ ؛ العرف الطَّيِّب ٣٣٨

(٢١٠)انظر : الكتاب ١/ ٤ ، ٣١١ ، ٢/ ٤٤ ؛ معاني القـرآن للأخفش ٦٥٨/٢ ؛ المقتضب ١٧٥/٣ - ١٧٦ ، ٢٠٥/٤ - ٢٠٦ ؛ الأصول ١٤٢/٢ ؛ اشتقاق أسماء الله ١٩٠ شرح الكتاب للسِّيرافي ١٣١/١ - ١٣٢ ؛ شرح عيون كتاب سيبويه ٢٠٨ - ٢٠٩؛ مشكل إعراب القرآن ١٧٥/٢- ١٧٦ ؛ المقتصد ١/ ١٤٦ ؛

النُّكت في تفسير كتاب سيبويه ٦٨٠/٢ – ٦٨١ ؛ أسرار العربيَّة ٣١ ؛ المرتجل ١٠٢ أمالي السُّهيلي ٩٢ ؛ شرح المقدِّمة الكافية ٧٧٠/٣ ؛ البسيط ٨٨٠/٢ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطي ٥٤٦/١ – ٥٤٧ .

(٢١١)انظر : شرح كتاب سيبويه للسِّيرافي ١٣٠/١ – ١٣١ ؛ أسرار العربيَّة ٣١ ؛ سفر السَّعادة ٨٤٧/٢ – ٨٤٨ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطي ٥٤٧/١ .

(٢١٢)انظر : الأصول ١٤٢/٢ ؛ شرح كتاب سيبويه للسِّيرافي ١٣١/١ ؛ مشكل إعراب القـــرآن ١٧٦/٢ ؛ المرتجل ١٠٢ ؛ المقتصد ١٤٦/١ ؛ البيان ٢٤٨/٢ ؛ سفر السَّعادة ٨٤٨/٢ ؛ شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٥/٢ .

(٢١٣)انظر : معاني القرآن للزَّجَّاج ١٧٦/٤ ؛ اشتقاق أسماء الله ١٩٠ ؛ شرح كتاب سيبويه للسِّيرافي ١٣١/١ – ١٣٢ ؛ المقتصد ١٤٦/١ ؛ أسرار العربيَّة ٣١ ؛ شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٦/٢ ؛ شرح الكافية للرَّضي ١٠٢/٢ .

(٢١٤)من المواضع الأخرى الَّتي ذكر فيها حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، انظر : شرح المشكل ٣٦ ، ٢٧٧ .

(٢١٥)انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ٣٨/١ ؛ العرف الطيِّب ٥٥٢ ، والميط : الدَّفع .

(٢١٦)شرح المشكل ٣٠٢ .

(٢١٧)انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ٤٥/٤ ؛ العرف الطيِّب ٤٦ .

(٢١٨)انظر : شرح المشكل ٦٠ ، وانظر في المسألة : معاني القرآن للفرَّاء ٦١/١ – ٦٢ ؛ تأويل مشـــكل القرآن ٢١٠ ؛ مجالس العلماء ٢٤٣، ٢٦٠ ؛ كتاب الشِّعر ٣٤٦/٢ ؛ أمالي المرتضي ٦١٥/١ ؛ أمالي ابن الحاجب ٤٢/١ .

(٢١٩) المحتسب ١٨٨/١ .

(٢٢٠)انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ٣٦/٤ ؛ العرف الطيِّب ٣٠ .

(٢٢١)شرح المشكل ٤٩ .

(٢٢٢)انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ٤٧/٤ ؛ العرف الطيِّب ٧٤ .

(٢٢٣)انظر : شرح المشكل ٧٠ .

(٢٢٤)انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ٢٣١/٣ ؛ العرف الطيِّب ١٤٣ .

(٢٢٥)انظر : شرح المشكل ١٠٧ .

(٢٢٦)انظر : معاني القرآن للفرّاء ٤٠٤/٢ ؛ الأصول ١٣٧/١ ؛ الإيضاح العضدي ١٥٧ الخصائص ٢٤٨/٣ ؛ أمالي المرتضي ٤٧/٢ ؛ شرح المقدّمة المحسبة ٣٩٤ ؛ الإفصاح ٣٥٦ ؛ الأمالي الشّجريّة ٦٣/١ ؛ نتائج الفكر ٣١٠ ؛ التّوطئة ٢٧٧ ؛ شرح المقدّمة الكافية ٨٢٧/٣ ؛ المقرّب ١٢٩/١ ؛ شرح الكافية للرّضي ٤٠٨/٣

(٢٢٧)انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ٢٣٣/١ ؛ العرف الطّيّب ١٣٩ .

(٢٢٨)زيادة يقتضيها المعنى .

(٢٢٩)شرح المشكل ١٢٤ ، وأحسبه أراد بقوله : " و نحو ذلك " اسمَ الفاعل الواقع مبتدأ معتمدًا على نفيٍّ أو استفهام ؛ نحو : ما قائمٌ أخواك ، و أ قائمٌ أخواك ؟ فإنّه من الثّابت عند النُّحاة أنّ) قائمٌ) مبتدأ ، و) أخواك) فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبر . انظر : الإيضاح العضدي ٣٥ ؛ المقتصد ٢٤٧/١ ؛ التّصريح ١٥٦/١ .

(٢٣٠)انظر : معاني القرآن للفرّاء ٢٠٢/٢ ؛ الأصول ٦٠/١ ؛ الإيضاح العضدي ١٤١ ؛ شرح اللُّمع ٢١٤/١ ؛ شرح اللُّمع للواسطي ٣٠ ؛ المقتصد ٥٠٨/١ ؛ شرح ملحة الإعراب ١٧٥ - ١٧٦ ؛ الأمالي الشّجريّة ٢٢٠/٣ ؛ نظم الفرائد ١٣١ ؛ شرح المقدّمة الكافية ٨٣١/٣ .

(٢٣١)انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ١٧٦/١ ؛ العرف الطّيّب ٥٠٢ .

(٢٣٢)شرح المشكل ٢٨٦ .

(٢٣٣) الكتاب ٢٣٣/١ ، وانظر : الأصول ٣٠/٢ ؛ شرح أبيات سيبويه للنّحّاس ١١٣ ؛ النّكت في تفسير كتاب سيبويه ٤٥٤/١ ؛ شرح المقدّمة الكافية ٨٥٥/٣ - ٨٥٦ ؛ شرح الكافية للرّضي ٤٧٠/٣ ؛ ارتشاف الضّرب ٢٣٤/٣ ؛ الوضع الباهر ٣٤ .

(٢٣٤)انظر : الكتاب ٣٧/١ ؛ معاني القرآن للفرّاء ١٢٧/٢ - ١٢٨ ؛ المقتضب ١٧٨/٤ - ١٨٠ ؛ شرح اللُّمع للواسطي ١٨٥ ؛ شرح المقدّمة الكافية ٨٤٨/٣ ؛ المقرّب ٧٣/١ ؛ تسهيل الفوائد ١٣١ .

(٢٣٥)انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ٣٥/٤ ؛ العرف الطّيّب ٣٠ .

(٢٣٦)شرح المشكل ٤٨ ، وقد فصّل في المسألة العُكبري عند شرحه للبيت ٣٥/٤ ، وانظر كذلك : الخصائص ١٨٥/١ - ١٨٦ ، ٢٣٤/٣ .

(٢٣٧)انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ٨٦/٤ ؛ العرف الطيِّب ١١٢ ، والعنقاء : طائرٌ غريب المنظر ، وأعوز : تفضيل من قولهم : عوِزَ الشَّيء إذا لم يوجد ، والمسترفد : السَّائل.

(٢٣٨)انظر : الخصائص ١٨٥/١ – ١٨٦ .

(٢٣٩)شرح المشكل ٨٦ – ٨٧ .

(٢٤٠)انظر : شرح ملحة الإعراب ٢٩٢ ؛ نتائج الفكر ٢٠٤ ؛ التَّوطئة ١٧٩؛ شرح المقدِّمة الكافية ٦٢٦/٢؛ المقرَّب ٢٢٠/١؛ شرح الكافية للرَّضي ٢٨٩/٢ ؛ الهمع ١٧٦/٥ .

(٢٤١)انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ١٧٤/٣؛ العرف الطيِّب ٢٩ ، والجنادل : الصُّخور .

(٢٤٢)انظر : شرح المشكل ٤٥ .

(٢٤٣)في الكتاب ٢٢٣/١ – ٢٢٩ ، وانظر : المقتضب ٢٨٤/٤ ؛ الأصول ٢٨/٢ ؛ الإيضاح العضدي ٣٨ ؛ شرح اللُّمع للواسطي ١٠٤ .

(٢٤٤)اللُّباب ٤٠٤/١ .

(٢٤٥)انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ٣٧٢/٣ ؛ العرف الطيِّب ٣٤٥ .

(٢٤٦)شرح المشكل ٢١٥ .

(٢٤٧)انظر : معاني القرآن للفرَّاء ٥٨/٢ ، ٣٤٥ ؛ المقرَّب ٢٢٨/١ ؛ البسيط ٣٠٠/١ ، ٣٢٣ – ٣٢٤ .

(٢٤٨)انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ١٧٣/١؛ العرف الطيِّب ٤٨٤ .

(٢٤٩)شرح المشكل ٢٨٣ .

(٢٥٠)انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ٣٠٩/٣ ؛ العرف الطيِّب ٦٠٠ .

(٢٥١)شرح المشكل ٣٣٨ .

(٢٥٢)انظر : الكتاب ٢٧٣/١ ؛ شـرح اللُّمع ٢٣٤/١ ؛ الأمالي الشَّجريَّة ٦٨/٢ ؛ نتائج الفكر ٩٥ ؛ تسـهيل الفوائد ١٧٠ ؛ الملخَّص ٥٦٠/١ ؛ المغني ٦٢٦/٢ ؛ شرح ابن عقيل ٢٠٥/٢ ؛ التَّصريح ١١٨/٢، وعبارته : " ويجوز بكثرة حذف المنعوت إن عُلم " الهمع ١٨٦/٥ .

(٢٥٣)انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ١٩/٢؛ العرف الطيِّب ٤٨٦ .

(٢٥٤)البيت في ديوانه ٤٩٠ .

(٢٥٥)شرح المشكل ٢٨٤ ، أمَّا العُكبري فجوَّز العطف بلا توكيد ، انظر : شرحه ١٩/٢ .

(٢٥٦)انظر : الكتاب ٣٩٠/١ ؛ معاني القرآن للفرَّاء ٣٠٤/١ ؛ المقتضب ٢١٠/٣ ؛ الأصول ٧٨/١- ٧٩ ، ١١٩؛ إعراب القرآن للنَّحَّاس ١٠٥/٢؛ الخصائص ٣٨٦/٢ التَّبصرة والتَّذكرة ١٣٩/١ ؛ شرح المقدِّمة المحسبة ٢٢٤/١ ؛ المقتصد ٩٥٧/٢ - ٩٥٩ ؛ الأمالي الشَّجريَّة ١٧٧/٣ ؛ الفصول الخمسون ٢٣٧ .

(٢٥٧)انظر نسبة الرَّأي إليهم في : الإنصاف ٤٧٤/٢ ؛ البحر المحيط ٦٨١/٤ ؛ الدُّرَّ المصون ٢٧٨/١ .

(٢٥٨)شرح الكافية الشَّافية ١٢٤٦/٣ .

(٢٥٩)الكتاب ٢٣٢/١ ، وعدَّه سيبويه قبيحًا حتَّى يُقال : برجلٍ سواءٍ هو والعدمُ .

(٢٦٠)أخرجه البخاري في صحيحه) باب : فضائل أصحاب النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم) ١٢/٥ .

(٢٦١)شرح المشكل ٧٦ .

(٢٦٢)شرح المشكل ٢٧٨ .

(٢٦٣)انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ٣٥٩/١ ؛ العرف الطَّيِّب ٨١ .

(٢٦٤)شرح المشكل ٧٦ .

(٢٦٥)انظر : الكتاب ٢٥٥/١ .

(٢٦٦)انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ١٩٩/١؛ العرف الطَّيِّب ٥٢٠ .

(٢٦٧)شرح المشكل ٢٩٨ ، ومن الملاحظ في نصِّه أنَّه أدخل) الألف واللاَّم) على كلمة (كلّ) وفي هذه القضيَّة كلامٌ للأصمعي في عبث الوليد ١٩٦ - ١٩٧ ، ولسان العرب ١١٩/٧ ، وشرح التَّسهيل لابن مالك ٢٤٤/٣ - ٢٤٥ .

(٢٦٨)انظر : معاني القرآن للفرَّاء ٧٣/٢ ؛ التَّمام ٢١ ؛ المقتصد ٩٣١/٢ ؛ الأمالي الشَّجريَّة ٩٣/٢ ؛ اللُّباب ٤١٢/١ ؛ شرح المفصَّل ٧٠/٣ ؛ شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٩/١ - ٢٩٠ ؛ شرح الكافية الشَّافية ١٢٨١/٣ - ١٢٨٥ ؛ شرح الكافية للرَّضي ٣٩١/٢ ؛ فاتحة الإعراب ١٩٠ ؛ ائتلاف النُّصرة ٥٦ ؛ التَّصريح ١٦٠/٢ .

(٢٦٩)شرح المفصَّل ٧٠/٣ .

(٢٧٠)انظر : معانيه ٤٨٢/٢ .

(٢٧١)انظر النسبة إليهم في : شرح الكافية الشّافية ١٢٨٤/٣ ؛ المساعد ٤٣٢/٢ ؛ ائتلاف النُّصرة ٥٦ ؛ التَّصريح ١٦١/٢

(٢٧٢)شرح المفصَّل ٧٠/٣ ، وانظر : فاتحة الإعراب ١٩٠ .

(٢٧٣)التَّبصرة والتَّذكرة ٣٦٦/١ .

(٢٧٤)انظر رأيهم في : الكتاب ٣٣٠/١ ؛ المقتضب ٢٦٠/٤ ؛ الأصول ٣٥٩/١ ؛ الجمل للزَّجَّاجي ١٦٨ ؛ الإيضاح العضدي ٢٣٧ ؛ اللُّمع ٢٠٠ ؛ شرح اللُّمع للواسطي ١٥٠ المقتصد ٧٩١/٢ ؛ شرح عيون الإعراب ٢٧٤ ؛ نظم الفرائد ١٥١ ؛ الأمالي الشَّجريَّة ٣١٥/٢ ؛ التَّوطئة ٢٩٤ ؛ شرح المقدِّمة الكافية ٤٣٥/٢ .

(٢٧٥)انظر نسبة الرأي إليهم في : الإنصاف ٣٤٧/١ ؛ نظم الفرائد ١٥٢ ؛ التَّبيين ٤٥٣؛ شرح المفصَّل ٢٠/٢ ؛ أوضح المسالك ١٠١/٢ ؛ ائتلاف النُّصرة ٤٧؛ التَّصريح ١٨٤/٢ .

(٢٧٦)انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ١١/٤؛ العرف الطيِّب ٤٥٤ ، والقنا : الرِّماح ، وعمرو حابِ : أراد به عمرو ابن حابسٍ ؛ وهو بطنٌ من أسد ، والأغتام : جمع أغتم ؛ وهو الَّذي في منطقه عُجمة .

(٢٧٧)انظر : شرح المشكل ١١٥ .

(٢٧٨)انظر : نظم الفرائد ١٥١ – ١٥٢ ؛ الإيضاح في شرح المفصَّل ٢٩٨/٢؛ الإرشاد إلى علم الإعراب ٢٩١ .

(٢٧٩)انظر : الكتاب ٣١٠/٢ – ٣١١ ؛ الإيضاح العضدي ١٦٥؛ شواهد التَّوضيح والتَّصحيح ٢٠٣ .

(٢٨٠)انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ٣٧٣/١ ؛ العرف الطيِّب ٢٠٤ .

(٢٨١)شرح المشكل ١٢٨ .

(٢٨٢)انظر شرح البيت في : شرح العُكبري ١٣٢/٢؛ العرف الطيِّب ٦٧ ؛

(٢٨٣)شرح المشكل ٦٨ .

(٢٨٤)انظر : معاني القرآن للفرَّاء ٣٤٠/١ ؛ المقتضب ٣١٩/٣ ؛ الأصول ٩٢/٢ ؛ ما ينصرف وما لا ينصرف ٤٥ ؛ إعراب القرآن للنَّحَّاس ٢٦٠/١ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ٢/ ٥٥٥ ؛ الإيضاح العضدي ٣٠٥ ؛ اللُّمع ٢٣٩ ؛ المقتصد ١٠٣١/٢ ؛ شرح ملحة الإعراب ٣١٢ ؛ التَّوطئة ٣٠٢ ؛ شرح المقدِّمة الكافية ٢٨٨/١ ؛ المقرَّب ٢٨٦/١ ؛ الكافية ٦٤ ؛ شرح الألفيَّة لابن النَّاظم ٦٣٤ ؛ الملخَّص ٦٢٥/١ ؛ ارتشاف الضَّرب ٤٣٨/١؛ الدُّرّ المصون ١٠٦/٢ .

(٢٨٥)المحكم ١٦/١ .

المصادر والمراجع

١- ائتلاف النُّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، لعبد اللَّطيف الشرجي الزُبيدي ، تحقيق : طارق الجنابي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .

٢- الألفات ، وهو كتاب يتعرَّض للهمزة والألف وأنواعها في العربيَّة ، لابن خالويه ، تحقيق : د. علي حُسين البوَّاب ، مكتبة المعارف ، الرِّياض ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .

٣- أدب الكاتب ، لابن قتيبة ، تحقيق : مُحمَّد محي الدِّين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ، الطَّبعة الرَّابعة ، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣ م .

٤- ارتشاف الضَّرب من لسان العرب لأبي حيَّان الأندلسي ، تحقيق : د . مصطفى أحمد النحَّاس ، مطبعة المدني ، القاهرة ، الطَّبعة الأولى ج ١ ، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م ، ج ٢ ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧ م ، ج ٣ ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م .

٥- الإرشاد إلى علم الإعراب ، للكيشي ، تحقيق : د. عبد الله علي الحُسيني البركاتي ، د. محسن سالم العُميري ، مركز إحياء التُّراث الإسلامي ، مكَّة المكرَّمة ، الطَّبعة الأولى ١٤١٠ هـ – ١٩٨٩ م .

٦- أسرار العربيَّة ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : مُحمَّد بهجة البيطار ، من مطبوعات المجمع العلمي العربي ، دمشق ، الطَّبعة (بدون) ، ١٣٧٧ هـ – ١٩٥٧ م .

٧- الأشباه والنظائر في النَّحو ، للسيوطي ، راجعه وقدَّم له : فائز ترحيني ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤م .

٨- اشتقاق أسماء الله ، للزَّجَّاجي ، تحقيق : د. عبد الحُسين المبارك ، مؤسَّسة الرِّسالة ، بيروت ، الطَّبعة الثَّانية ، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .

٩- الأصول في النَّحو ، لابن السَّرَّاج ، تحقيق : د . عبد الحُسين الفتلي ، مؤسَّسة الرِّسالة ، بيروت ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .

١٠- إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحَّاس ، تحقيق : د. زهير غازي زاهد ، دار الكتاب اللبناني، بيروت ، الطّبعة الثّالثة ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

١١- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ، لأبي نصر الفارقي ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مؤسَّسة الرِّسالة بيروت ، الطّبعة الثّالثة ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

---

* لقد أسقطت من هذه القائمة المصادر الّتي استقيت منها ترجمة ابن سِيْدَه — رحمه الله تعالى — .

١٢- أمالي السُّهيلي في النَّحو واللُّغة والحديث والفقه ، تحقيق : مُحمَّد إبراهيم البنا ، مطبعة السعادة ، مصر ، الطّبعة الأولى ، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .

١٣- الأمالي الشَّجرية ، لأبي السَّعادات هبة الله العلوي المعروف بابن الشَّجري ، تحقيق : محمود مُحمَّد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطّبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

١٤- أمالي المرتضي (غرر الفوائد ودرر القلائد) ، للشريف علي بن الحُسين الموسوي العلوي، تحقيق : مُحمَّد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطّبعة الثّانية ، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

١٥- الأمالي النَّحويَّة ، لابن الحاجب ، تحقيق : هادي حسن حمودي ، مكتبة النهضة العربيَّة ، وعالم الكتب ، بيروت ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

١٦- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : مُحمَّد محي الدِّين عبد الحميد ، مكان النَّشر (بدون) ، الطّبعة(بدون) ١٩٨٢م.

١٧- أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك ، لابن هشام ، تحقيق : مصطفى السَّقا ، و إبراهيم الأبياري ، دار إحياء التُّراث العربي ، بيروت ، الطّبعة السَّادسة ، ١٩٨٠ م .

١٨- الإيضاح العضدي ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : د . حسن شاذلي فرهود ، مطبعة دار التّأليف ، مصر ، الطّبعة الأولى ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .

١٩- الإيضاح في شرح المفصَّل ، لابن الحاجب ، تحقيق : موسى بناي العليلي ، وزارة الأوقاف والشُّؤون الدِّينية ، مطبعة العاني ، بغداد ، الطَّبعة والتَّاريخ (بدون) .

٢٠- البحر المحيط ، لأبي حيَّان ، عناية : صدقي مُحمَّد جميل ، دار الفكر ، بيروت ، الطَّبعة (بدون) ، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م .

٢١- البسيط في شرح جمل الزَّجَّاجي ، لابن أبي الرَّبيع ، تحقيق ودراسة : د . عيَّاد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٧٩م .

٢٢- البهجة المرضيَّة ، للسُّيوطي ، تحقيق : علي سعد الشينوي ، منشورات كلية الدعوة الإسلاميَّة ، ليبيا ، طرابلس ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ .

٢٣- البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصريَّة العامة للكتاب ، الطَّبعة (بدون) ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .

٢٤- تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة ، شرحه ونشره : السَّيِّد أحمد صقر ، دار التُّراث ، القاهرة ، الطَّبعة الثَّانية ، ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣ م .

٢٥- التَّبصرة والتَّذكرة ، للصَّيمري ، تحقيق : د . فتحي أحمد مصطفى ، مركز البحث العلمي وإحياء التُّراث الإسلامي ، مكَّة المكرَّمة ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .

٢٦- التَّبيين عن مذاهب النَّحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البقاء العُكبري ، تحقيق : عبد الرَّحمن بن سُليمان العُثيمين ، دار القرب الإسلامي ، بيروت ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .

٢٧- التَّذييل والتَّكميل في شرح كتاب التَّسهيل ، لأبي حيَّان الأندلسي ، تحقيق : د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، الطَّبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م .

٢٨- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تحقيق : د . مُحمَّد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطِّباعة والنَّشر ، مكان النَّشر (بدون) ، الطَّبعة(بدون) ، ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧ م .

٢٩- التَّصريح على التَّوضيح ، للشَّيخ خالد الأزهري ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، الطَّبعة الأولى، ١٣٧٤ هـ – ١٩٥٤ م .

٣٠- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، للدَّماميني ، تحقيق : د.مُحمَّد بن عبد الرَّحمن المفدى ، مطابع الفرزدق التِّجاريَّة ، الرِّياض ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

٣١- تفسير البحر المحيط ، لأبي حيَّان الأندلسي ، دار الفكر ، بيروت ، الطَّبعة الثَّانية ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

٣٢- تهذيب اللُّغة ، لأبي منصور الأزهري ، المؤسَّسة المصريَّة العامة للتَّأليف والأنباء والنَّشر ، الطَّبعة (بدون) ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .

٣٣- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيَّة ابن مالك ، للمرادي ، تحقيق : عبد الرَّحمن علي سُليمان ، مكتبة الكليَّات الأزهريَّة ، القاهرة ، الطَّبعة الثَّانية ، التَّاريخ (بدون) .

٣٤- التَّوطئة ، لأبي علي الشَّلوبين ، تحقيق : يوسف أحمد المطوَّع ، دار التُّراث العربي للطَّبع والنَّشر ، القاهرة ، الطَّبعة والتَّاريخ (بدون) .

٣٥- الجمل في النَّحو ، للزَّجَّاجي ، تحقيق : د. علي توفيق الحمد ، مؤسَّسة الرِّسالة ، بيروت ، دار الأمل ، الأردن ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

٣٦- الجنى الدَّاني في حروف المعاني ، للمرادي، تحقيق: فخر الدِّين قباوة ، مُحمَّد نديم فاضل ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطَّبعة الثَّانية ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

٣٧- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ، لعلاء الدِّين الإربلي ، شرح و تحقيق : د. حامد أحمد نيل ، مكتبة النهضة المصريَّة ، القاهرة ، الطَّبعة(بدون)، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

٣٨- حاشية الصَّبان على شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربيَّة ، مصر ، الطَّبعة ، والتَّاريخ (بدون)

٣٩- حروف المعاني ، للزَّجَّاجي ، تحقيق : د . علي توفيق الحمد ، مؤسَّسة الرِّسالة ، بيروت ، دار الأمل ، الأردن ، الطَّبعة الثَّانية ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

٤٠- الخصائص ، لابن جنِّي ، تحقيق : مُحمَّد علي النجَّار ، دار الهدى ، بيروت ، الطَّبعة الثَّانية، التَّاريخ (بدون)

٤١- الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسَّمين الحلبي ، تحقيق : د . أحمد مُحمَّد الخرَّاط ، دار القلم ، دمشق ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م .

٤٢- دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني ، تعليق : محمود مُحمَّد شاكر ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطَّبعة الثَّانية ، ١٤١٠ هـ – ١٩٨٩ م .

٤٣- ديوان أبي الطيِّب المتنبِّي بشرح أبي البقاء العُكبري ، المسمَّى بالتِّبيان في شرح الدِّيوان ، ضبطه وصحَّحه : مصطفى السَّقا، وإبراهيم الأبياري ، وعبد الحفيظ شلبي ، دار المعرفة ، بيروت ، الطَّبعة والتَّاريخ (بدون) .

٤٤- ديوان أوس بن حجر ، تحقيق : د. إحسان عبَّاس ، الكويت .

٤٥- ديوان العبَّاس بن مرداس ، تحقيق : يحيى الجُبُوري ، المؤسَّسة العامة للصَّحافة والنَّشر ، بغداد ، الطَّبعة (بدون) ، ١٣٨٨ هـ – ١٩٦٨ م .

٤٦- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للمالقي ، تحقيق : د. أحمد مُحمَّد الخرَّاط ، دار القلم، دمشق ، الطَّبعة الثَّانية ، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .

٤٧- سرُّ صناعة الإعراب ، لابن جنِّي ، تحقيق : د . حسن هنداوي ، دار القلم ، الطَّبعة الثَّانية، التَّاريخ (بدون)

٤٨- سفر السَّعادة ، وسفير الإفادة ، للسَّخاوي ، تحقيق : مُحمَّد أحمد الدَّالي ، مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة ، دمشق ، الطَّبعة (بدون) ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م .

٤٩- سِمط اللآلي ، لأبي عُبيد البكري ، تحقيق : عبد العزيز الميمني ، دار الحديث ، بيروت ، الطَّبعة الثَّانية ، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م .

٥٠- كتاب شرح أبيات سيبويه ، للنحَّاس ، تحقيق : د. زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، بيروت، الطَّبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .

٥١- شرح ألفيَّة ابن مالك ، لابن النَّاظم ، تحقيق : د. عبد الحميد السيد مُحمَّد عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ، الطَّبعة والتَّاريخ (بدون) .

٥٢- شرح ألفيَّة ابن معطي ، لابن جمعة الموصلي ، تحقيق : د.علي موسى الشوملي ، مكتبة الخريجي ، الرِّياض ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .

٥٣- شرح التَّسهيل ، لابن مالك ، تحقيق : د. عبد الرَّحمن السَّيِّد ، د. مُحمَّد بدوي المختون ، هجر للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيـع والإعلان ، مكان النَّشر (بدون) الطَّبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

٥٤- شرح جمل الزَّجَّاجي ، لابن عصفور ، تحقيق : د. صاحب أبو جناح ، وزارة الأوقاف والشؤون الدِّينية ، العراق ، الطَّبعة (بدون) ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

٥٥- شرح الحدود النَّحويَّة ، للفاكهي ، تحقيق : د. مُحمَّد الطَّيِّب الإبراهيم ، دار النَّفائس ، بيروت ، الطَّبعة الأولى ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .

٥٦- شرح شافية ابن الحاجب ، للرَّضي الاستراباذي ، مع شرح شواهده للبغدادي ، تحقيق : مُحمَّد نور الحسن ، مُحمَّد الزَّفزاف ، مُحمَّد محي الدِّين عبد الحمـيد ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت ، الطَّبعة (بدون) ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٥٧- شرح شـذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لابن هشام ، تحقيق : مُحمَّد محي الدِّين عبد الحميد ، المكتبة العصريَّة ، صيدا ، بيروت ، الطَّبعة الأولى ، ١٩٨٦ م .

٥٨- شـرح عيون كتاب سيبويه ، لأبي نصر هارون بن موسى القرطبي ، تحقيق : د. عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه ، مطبعة حسَّان، القاهرة ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م .

٥٩- شرح الكافية في النَّحو ، للرَّضي الاستراباذي ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت ، الطَّبعة والتَّاريخ (بدون) .

٦٠- شرح الكافية الشَّافية ، لابن مالك ، تحقيق : د. عبد المنعم هريدي ، مركز البحث العلمي وإحياء التُّراث الإسلامي ، مكَّة المكرَّمة ، الطَّبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م .

٦١- شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السِّيرافي ، ج ١ تحقيق : د. رمضان عبد التَّواب ، د . محمود فهمي حجازي ، د . مُحمَّد هاشم عبد الدايم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطَّبعة (بدون) ، ١٩٨٦ م ، ج ٢ تحقيق : د . رمضان عبد التواب ، الطَّبعة (بدون) ، ١٩٩٠ م .

٦٢- شرح اللَّمحة البدريَّة في علم العربيَّة ، لابن هشام الأنصاري، تحقيق : د. صلاح رواي ، مطبعة حسَّان ، القاهرة ، الطَّبعة الثَّانية ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م .

٦٣- شرح اللُّمع ، لابن برهان العُكبري ، تحقيق : د. فائز فارس ، من منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

٦٤- شرح مشكل شعر المتنبِّي ، لابن سِيْدَه ، تحقيق : د. مُحمَّد رضوان الدَّاية ، دار المأمون للتُّراث ، دمشق ، الطَّبعة والتَّاريخ (بدون) .

٦٥- شرح المفصَّل ، لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت ، الطَّبعة والتَّاريخ (بدون) .

٦٦- شرح المقدِّمة الكافية في الإعراب، لابن الحاجب، تحقيق : جمال عبد العاطي مخيمر أحمد ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكَّة المكرَّمة ، الطَّبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .

٦٧- شرح المقدِّمة المحسبة ، لابن بابشاذ ، تحقيق : خالد عبد الكريم ، النَّاشر (بدون) ، الكويت ، الطَّبعة الأولى ، ١٩٧٧ م .

٦٨- شرح ملحة الإعراب ، للحريري ، تحقيق : د. أحمد قاسم ، مكتبة دار التُّراث ، المدينة المنوَّرة ، الطَّبعة الثَّانية ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م .

٦٩- كتاب الشِّعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب ، للفارسي ، تحقيق وشرح : د . محمود مُحمَّد الطَّناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

٧٠- شفاء العليل في إيضاح التَّسهيل ، للسَّلسيلي ، تحقيق : عبد الله البركاتي ، المكتبة الفيصلية، مكَّة المكرَّمة ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

٧١- شواهد التَّوضيح والتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح ، لابن مالك ، عالم الكتب ، بيروت، الطَّبعة والتَّاريخ (بدون) .

٧٢- الصَّاحبي ، لابن فارس ، تحقيق : السَّيِّد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ، الطَّبعة والتَّاريخ (بدون) .

٧٣- ضرورة الشِّعر ، لأبي سعيد السِّيرافي ، تحقيق : د. رمضان عبد التَّواب ، دار النَّهضة العربيَّة، بيروت ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

٧٤- عبث الوليد ، شرح ديوان البحتري ، لأبي العلاء المُعرِّي ، تعليق : مُحمَّد عبد الله المدني ، دار الرِّفاعي ، الرِّياض ، الطَّبعة الثَّالثة ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

٧٥- العرف الطيِّب في شرح ديوان أبي الطيِّب، للشَّيخ ناصيف اليازجي ، دار القلم ، بيروت ، الطَّبعة والتَّاريخ (بدون)

٧٦- علل النَّحو ، لابن الورَّاق ، تحقيق ودراسة : محمود جاسم الدرويش ، مكتبة الرُّشد ، الرِّياض ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .

٧٧- فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة ، للإسفراييني ، تحقيق : د. عفيف عبد الرَّحمن ، منشورات جامعة اليرموك ، الأردن ، الطَّبعة (بدون) ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

٧٨- فتح الربِّ المالك بشرح ألفيَّة ابن مالك ، للغزِّي ، تحقيق : مُحمَّد المبروك الختروشي ، منشورات كلـية الدعوة الإسلاميَّة ، ليبيا ، طرابلس ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٠١ هـ - ١٩٩١ م .

٧٩- الفصول الخمسون ، لابن معطي ، تحقيق : محمود مُحمَّد الطَّناحي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، الطَّبعة والتَّاريخ (بدون) .

٨٠- الفصول المفيدة في الواو المزيدة ، للعلائي ، تحقيق : د . حسن الشَّاعر ، دار البشير ، عمَّان الطَّبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

٨١- كتاب الفصيح ، لثعلب ، تحقيق : د. عاطف مدكور ، دار المعارف ، القاهرة ، الطَّبعة الأولى ، ١٩٨٣ م .

٨٢- الفوائد الضِّيائيَّة (شرح كافية ابن الحاجب) للجامي ، تحقيق : د. أسامة طه الرِّفاعي ، وزارة الأوقاف والشُّؤون الدِّينيَّة ، العراق ، الطَّبعة (بدون) ١٤٠٣ هـ - ١٨٩٣ م .

٨٣- الكتاب ، لسيبويه ، المطبعة الأميرية ببولاق ، مصر ، الطَّبعة الأولى ، ١٣١٦ هـ .

٨٤- الكُنَّاش في فنَّي النَّحو والصَّرف ، لأبي الفداء ، تحقيق : د . رياض بن حسن الخوَّام ، المكتبة العصريَّة للطِّباعة والنَّشر ، بيروت ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .

٨٥- اللاَّمات ، للزَّجَّاجي ، تحقيق : مازن المبارك ، دار الفكر للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع ، دمشق ، الطَّبعة الثَّانية ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

٨٦- اللاَّمات ، للهروي ، تحقيق : يحيى علوان البلداوي ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

٨٧- اللُّباب في علل البناء والإعراب ، للعُكبري ، تحقيق : د . عبد الإله نبهان ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، الطَّبعة الأولى ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .

٨٨- اللُّمع في العربيَّة ، لابن جنِّي ، تحقيق : د. حُسين مُحمَّد مُحمَّد شرف ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطَّبعة الأولى ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

٨٩- ما تلحن فيه العامة ، للكسائي ، تحقيق : د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م .

٩٠- ما ينصرف وما لا ينصرف ، للزَّجَّاج ، تحقيق : د . هدى محمود قراعة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، الطَّبعة(بدون) ، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .

٩١- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جنِّي، تحقيق: علي النَّجدي ناصف ، المجلس الأعلى للشُّؤون الإسلاميَّة ، مصر ، الطَّبعة (بدون) ، ١٣٨٦ هـ

٩٢- المحكم والمحيط الأعظم ، لابن سِيْدَه، تحقيق : د. حُسين نصَّار، وآخرين ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، الطَّبعة الأولى ، ١٣٧٧ هـ - ١٩٨٥ م .

٩٣- المحلَّى " وجوه النَّصب " ، لابن شُقير، تحقيق : د. فائز فارس ، مؤسَّسة الرِّسالة ، بيروت الطَّبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م .

٩٤- مجاز القرآن ، لأبي عُبيدة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطَّبعة (بدون) ، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م .

٩٥- المرتجل ، لابن الخشَّاب ، تحقيق: علي حيدر ، النَّاشر (بدون) ، دمشق ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

٩٦- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : صلاح الدِّين السَّكاوي ، وزارة الأوقاف والشئون الدِّينية ، بغداد ، الطَّبعة والتَّاريخ (بدون) .

٩٧- المسائل المنثورة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : مصطفى الحدري ، مجمع اللُّغة العربيَّة ، دمشق ، الطَّبعة ، والتَّاريخ (بدون) .

٩٨- المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل، تحقيق : د. مُحمَّد كامل بركات ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

٩٩- مشكل إعراب القرآن ، للقيسي ، تحقيق : ياسين مُحمَّد السَّوَّاس ، دار المأمون للتُّراث ، دمشق ، الطَّبعة الثَّانية ، التَّاريخ (بدون) .

١٠٠- معاني الحروف ، لأبي الحسن الرمَّاني، تحقيق : د . عبد الفتَّاح إسماعيل شلبي ، دار الشُّروق جدة ، الطَّبعة الثَّالثة ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

١٠١- معاني القرآن ، للأخفش ، تحقيق : د . فائز فارس ، النَّاشر ومكان النَّشر (بدون) ، الطَّبعة الثَّانية ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

١٠٢- معاني القرآن ، للفرَّاء ، عالم الكتب ، بيروت، الطَّبعة الثَّالثة ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

١٠٣- معاني القرآن وإعرابه ، للزَّجَّاج ، تحقيق : د . عبد الجليل شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

١٠٤- مغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام، تحقيق : مُحمَّد محي الدِّين عبد الحميد مكتبة ومطبعة : مُحمَّد علي صبيح وأولاده ، الطَّبعة والتَّاريخ (بدون) .

١٠٥- المفصَّل في علم العربيَّة ، للزَّمخشري ، دار الجيل ، بيروت ، الطَّبعة الثَّانية ، التَّاريخ (بدون).

١٠٦- المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : كاظم المرجان ، وزارة الثَّقافة والإعلام ، العراق ، الطَّبعة (بدون) ، ١٩٨٢ م .

١٠٧- المقتضب ، لأبي العبَّاس المبرِّد ، تحقيق : مُحمَّد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت الطَّبعة والتَّاريخ (بدون) .

١٠٨- المقرَّب ، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق : أحمد عبد السَّتَّار الجواري ، عبد الله الجبوري ، رئاسة ديوان الأوقاف، العراق ، الطَّبعة الأولى ، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.

١٠٩- الملخَّص في ضبط قوانين العربيَّة ، لابن أبي الرَّبيع ، تحقيق : د. علي بن سلطان الحكمي ، النَّاشر (بدون) ، مكان النَّشر (بدون) ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

١١٠- منثور الفوائد ، للأنباري ، تحقيق : د. حاتم الضَّامن ، مؤسَّسة الرِّسالة ، بيروت ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

١١١– المنصف ، شرح ابن جنّي لكتاب التَّصريف للمازني ، تحقيق : إبراهيم مصطفى ، عبد الله أمين ، مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، الطَّبعة الأولى ، ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤ م .

١١٢– نتائج الفكر في النَّحو ، للسُّهيلي ، تحقيق : د. مُحمَّد إبراهيم البنا ، دار الرِّياض للنشر والتوزيع ، الرِّياض ، الطَّبعة الثَّانية ، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م .

١١٣– نظم الفرائد وحصر الشَّرائد ، للمهلَّبي ، تحقيق : د. عبد الرَّحمن بن سُليمان العثيمين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .

١١٤– النُّكت في تفسير سيبويه ، للأعلم الشَّنتمري ، تحقيق : زهير سلطان ، منشورات معهد المخطوطات العربيَّة ، الكويت ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .

١١٥– الهادي في الإعراب إلى طرق الصَّواب ، لابن القبيصي، تحقيق : د. محسن سالم العُميري ، دار التُّراث ، مكَّة المكرَّمة ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .

١١٦– همع الهوامع ، للسُّيوطي ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلميَّة ، الكويت ، الطَّبعة (بدون) ، ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٥ م .

١١٧– كتاب الوضع الباهر في رفع (أفعل) الظاهر، لابن الصَّائغ، تحقيق : د. جمال عبد العاطي مخيمر ، مطبعة حسَّان ، القاهرة ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .